

الانسجام الثقافي شرط التنمية الرشدة

الدكتور مازن موفق هاشم

نشر في كتاب

إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح

نخبة من الكتاب والباحثين

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إشراف مركز البحوث والدراسات سابقا

(إدارة البحوث والدراسات حاليا)

الطبعة الأولى

رجب 1429هـ - تموز (يوليو) 2008م

الانسجام الثقافي شرط التنمية الراشدة*

(*) الدكتور مازن موفق هاشم

إنه إذا لم تتطابق الرؤية الثقافية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبية منقطعة عن الأمة، كما حدث في بلدان إفريقيا وعربية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسيا، فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

مقدمة:

كُتِبَ في موضوع التنمية الكثير، وتراكت فيه أجزاء المعرفة إلى درجة تجعل الاستقصاء صعباً، كما تجعل اصطلياد الدلائل لما يروق في غياب النظرة الكلية أمراً ممكناً.

وبداية يجب الاعتراف بأن موضوع التنمية بالغ التراكيبية والتعقيد حيث يكاد يتعذر تحديد نطاقه ومساحته. وإذا بدأنا بما يتبادر عادة إلى الذهن من أن التنمية إنما هي في المجال الاقتصادي، ظهرت الأسئلة المتعلقة بما يجب أن تكون هذه التنمية، صناعية أم تجارية أم زراعية.. وسرعان ما يتبين أن هذا الأمر متعلق ببيئة البلد وموارده الطبيعية؛ ويتلو ذلك مباشرة السؤال عن المهارات المحلية والمستويات العلمية المتوفرة في

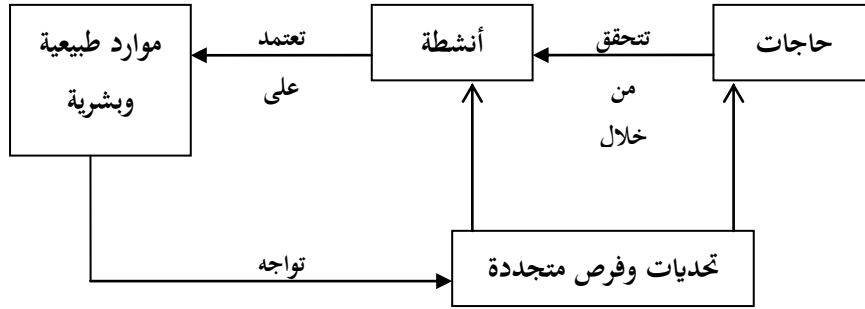
(*) أسجل شكري للأستاذ رياض أدهمي لمقترحاته القيمة على مسودة هذا البحث، والتي جعلت العرض أكثر تماسكاً وأسهل فهماً.

(*) باحث أكاديمي، جامعة جنوب كاليفورنيا.. (الولايات المتحدة الأمريكية).

هذا البلد. ثم تتبادر إلى الذهن مسائل التنافس الإقليمي والعالمي ودور الجغرافية السياسية في كل ذلك. أي أنه بدون عناء كبير في التفكير، يدرك المرء أن التنمية التي تبدو لأول وهلة أنها قضية اقتصادية بحتة، تتعلق لزوماً بمجالات كثيرة على رأسها حقول السياسة والتعليم والعلاقات الدولية والبيئة.. إلخ، هذا إذا اقتصرنا على الأوجه العملية عند التفكير بمسألة التنمية.

أما إذا استحضرننا الأوجه الأكثر تجريداً لمفهوم التنمية لوجدنا أنفسنا نطرح أسئلة عن معنى هذا المفهوم، وحدوده، وارتباط مقتضياته بالجذور الثقافية والشاكلة الحضارية، وما هو نوع التنمية المطلوبة، وما هو المحك الذي يجعلها مطلوبة ممدوحة أو متروكة مذمومة؟

ولذا لضبط عملية التفكير في مسألة التنمية ينفع تصورها على أنها تشكل حلقة من أربعة كتل من الفعاليات يتصل آخرها بأولها، كما يبين المخطط التالي:



مخطط يظهر ترابط أوجه التنمية

فهناك الحاجات البشرية التي تتوجه الأقوام لتحقيقها، من تأمين المأكل والمشرب والملبس والسكن والأمن؛ وبالإضافة لهذه الحاجات الأساسية هناك متع الحياة ومكملاتها التي تصبو إليها نفس الإنسان. وتحقق هذه الحاجات من خلال أنشطة الكسب الزراعي والصناعي والتجاري؛ ولكن لما كانت هذه الأنشطة جماعية وليس مجرد فردية، تخللت أنشطة الإنتاج الترتيبات الإدارية التي تنظم فعاليات الإنتاج، والترتيبات السياسية التي تنظم الحياة بشكل عام.

وتستمد التنمية وقودها من منهلين: الموارد الطبيعية التي يتم استنساخها، والموارد البشرية التي يتم تفعيل وتوظيف طاقاتها. وتواجه عملية التنمية تحديات وفرص متغيرة ومتجددة من النمو السكاني وهجرة الناس، ومن تطور العلوم والتقنية، ومن التفاعلات الخارجية؛ وكل ذلك يؤثر على تخيل طيف الحاجات الإنسانية المطلوبة وإمكانية تلبيتها. وتتفق هذه الفعاليات كلها في إطار ثقافي موجّه؛ وبحسب ضبط المجموعات الأربع المذكورة لفعاليات التنمية، ويقدر انسجام هذه الفعاليات وعدم تضاربها، ويقدر إحكام خططها بعيدة الأمد، يُمكن أن نتكلم عن تنمية راشدة.

وبالخصوص فإن نوعاً من التنمية أصبح كالقدر المحتوم على الأمم اليوم، لاعتبارات ثلاثة تتعلق بالتحديات والفرص:

الاعتبار الأول هو: أن التنمية الراشدة أصبحت مطلباً حيوياً بسبب الطبيعة التي تطورت فيها العلوم ونمت. فلقد توجهت العلوم الحديثة إلى التطبيقات العملية ومالت إليها بحدة «على حساب الفهم الكُنْهِي الذي ميّز علوم الأولين»، فتفتّقت وسائل تقنية جديدة دخلت معظم أوجه الحياة. ويمكن الجزم بأن هناك حقولاً من

العلم لم يكن لها حاجة كبيرة في السابق أصبحت اليوم محوريةً لا يمكن الففز فوقها. ويضاف إلى ذلك أن التوجّه العلمي التطبيقي أنتج قدرة هائلة على الإنجاز، بما فيه الإنجاز التخريبي.

الاعتبار الثاني هو: أن التنمية الرشيدة مطلب أكد من باب الجدّية الواقعية. إن الكثير مما كُتِب حول العولمة له علاقة هنا، فالانعزال لم يعد ممكناً، ولا يسلم القوم ولو ارتضوه لأنفسهم. فمثلاً الأمراض التي تولّدها تنمية اعتباطية لدولة مجاورة تنتقل تلقائياً عبر الهواء والماء مما يُجبر اتخاذ تدابير الوقاية في البلدان المجاورة ولو لم تكن منشأً لهذه الأمراض أو بيئةً طبيعية لها. ومن وجه آخر، فإن واقع التدافع اليوم يقتضي - من باب إعداد الاستطاعة - أن تكون هناك تنمية مستبصرة تأخذ بحسبانها اصطفااف الفعاليات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الاعتبار الثالث هو: أن الازدياد الهائل في عدد السكان وطبيعة توزيعهم، وتأزم وفرة الموارد الطبيعية نتيجة أنمطة المعاش، جعل الحياة المعاصرة على درجة عالية من التراكيبية والتعقيد. ولو أخذنا مثلاً أبسط ضرورات الحياة «الغذاء» لوجدنا أنه كان يمكن للناس في غابر الزمان تحقيقها من خلال نشاط فردي «الصيد» أو نشاط أسري «زراعة بيتية»، ولكن لم يعد الأمر كذلك، لا سيما مع غلبة التخصص وانصراف نشاط بعض الناس إلى وجه محدد ضيق في الحياة. ومثل ذلك إذا اعتبرنا مثال الحاجة الأساسية للتعامل مع الفضلات، الأمر الذي إذا لم تتعهد به المؤسسات المنضبطة لانتشرت الأمراض والأوبئة. المقصود أن الازدياد السكاني الهائل ألزم الاعتماد على مؤسسات وأضاف إلى الحياة تراكيبية غير مسبوقة في

تاريخ البشر. ويذكر هنا أن المليار الأول من حجم السكان استغرق كل عمر البشرية إلى عام 1880م ، أما المليار الثاني فاستغرق 130 سنة، والثالث 30 سنة، أما المليار الرابع فوصلت إليه البشرية في عام 1975م في 15 سنة فقط.

لقد أوضحت التنمية قدر الدولة الحديثة، فيما أن تخطو باتجاه ما يمكنها ويقوي دعائمها بنفس طويل يبشر بمستقبل مستقر؛ أو تتبع أسلوب تنمية الفورة قصيرة الأمد. وكما هو معروف، تُكره الدول اليوم على أنمطة التنمية السرطانية كجزء من أساليب الاستغلال في عالم ما بعد الحداثة. فالسيطرة اليوم تتبّع نمط التحكّم عن بعد، وتُفضّل الإخضاع عن طريق الاستهلاك، الذي يختاره الناس «طواعية» تحت ضغط الشهوة ولذة الاستمتاع.

وخطّة هذا الفصل هو البداية بعرض نقدي لنمط التنمية الحداثيّة والإلماح إلى تبعاته الخطيرة، ثم تلخيص المدارس النظرية للتنمية، لأتبعها بمناقشة مفصلة لبعض تجارب التنمية. وحيث إن مسألة التنمية ترتبط بأوجه متعددة من الحياة، سأعمد إلى جعل عقدة الموضوع هو البحث عن «نقطة الالتقاء الثقافي» التي تتقاطع عندها أبعاد السياسة والاقتصاد والتعليم. وفي النهاية سأربط التنمية بالمقاصد الشرعية؛ لأنها توفّر لنا خطّة واضحة لفهم شامل ملتصق بثقافة بلاد المسلمين.

أولاً: التنمية الحداثيّة:

تلزم الإشارة السريعة لأوجه الترابط الحضاري بين مفهوم التنمية ونزعة الفلسفة الوضعيّة الغربيّة؛ وذلك لأن هذا المفهوم اكتسب شرعية يحجب بريئها عن تقليب الأمر

وتمحيصه، ويرمي بسبب التخلّف من يشكُّ في رشادها أو يُشكِّك في نزاهتها أو يُمَجِّص في حيادها.

إن النزعة العمرانية في البشر أمر فطري مارسه الإنسان في تاريخه الطويل في محاولة لتلطيف الحياة وتخفيف مشقّاتها. وإذا اعتبرنا -من باب التعميم- أن نتائج ومآلات هذه النزعة كانت نوعاً من التنمية، فهناك فروق جوهرية تتعلق بدافع التحسين وتصوّر الكون ودور الإنسان في هذه العملية⁽¹⁾، وتبرز هذه الفروق في أربع نواح:

أ- ينظر مفهوم التنمية الحديث إلى الكون أنه مادة صماء ليست جزءاً من تصميم أكبر أو مظهر لإرادة عليا. ويشار هنا إلى أن هذا الموقف العقدي حدائي بكل معنى الكلمة، إذ أنه يخالف المواقف العقديّة لكل الأقسام، من الاعتقادات الخرافية التي ترى في الكون قدسية تدعو للتعامل معه برفق، إلى الاعتقاد التوحيدي في الإرادة الإلهية لخلق الكون والتمكين من تسخيره للإنسان.

ب- ترافقت التنمية الحديثة مع غلبة الفلسفة النفعية، التي تُخضع البعد القيمي للبعد المادّي. وبذلك أصبحت التنمية مطلباً محدّد ذاته بغض النظر عما يرافقها، وأصبح المستوى التنموي المادي -حصراً- هو مقياس التحضّر والرفعة الإنسانية.

ج- أخذت التنمية الحديثة موقف العداء والاستبعاد للعناصر اللازمة للتنمية، سواء كان هذا في النظر نحو الكون إلى أنه مساحة للتصارع لا الاستفادة، والاستغلال الإنهاكي لا التعايش؛ أو في نظرها للإنسان واختزاله إلى عضلات منتجة أو تلافيف دماغ همّها ومهمتها معازمة قدرة الاستخراج والإنتاج.

(1) للتفصيل في عدم إمكان الحيادية حتى في الأمور التطبيقية، انظر الدراسة الموسومة: فهمي، ممدوح عبد الحميد، الانحياز الحضاري الغربي في النماذج الرياضية العددية كمنهج في العلوم الهندسية، ص 595-650، في إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، تحرير عبد الوهاب المسيري (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م).

د- القطيعة مع التاريخ والمجتمع البشري؛ وذلك لأن التنمية تنظر لنفسها بمرور بالغ في أنها وضعت نهاية للتاريخ، وأنه لم يعد ممكناً أن تكون هناك منظومة أفضل مما أخرجته الوضعية المادية، كما تؤمن بمفهوم التقدم الانفرادي، وأن على الآخرين أن يتبعوها ويقلدوها، وأنه يجب إزالتهم إذا مانعوا ذلك. وتترافق نظرة التقدم على شكل خط بياني صاعد مع الازدراء لما سبق من تجارب للبشر. ولو سلّمنا بأطروحة التقدم الخطي، فإن المنطق السليم يقتضي احترام النقاط الأولى على أنها أفضل لما بعدها، والتواضع لنقطة الحاضر على أن هناك ما بعدها. ولكن يضع مفهوم التقدم نقطة فصل نكدة مع الماضي.. فالماضي مكروه مذموم محقور، وهو الذي استطاعت النهضة الأوربية أن تُطَلِّقه من غير رجعة «بظنها وزعمها». وهكذا فإن المفهوم التنموي يقبع ذهنياً بين نقطتي فصل، نقطة فصل عن ماضٍ تافهٍ ومتخلفٍ، ونقطة فصل مستقبلية وصل إليها الغرب وأحكم ختم نهايتها.

وبذلك ترعرع مفهوم التنمية الحداثي في بيئة غرور صيباني تجهل إنجازات الحضارات السابقة، التي مهّدت لها بشكل مباشر وغير مباشر، وتزدري الأوضاع الحضارية الأخرى التي لم توافها فرصة إتمام الرحلة فتوقف إنجازها عند نقطة ما. ويشار هنا إلى أن أكثر ذوي العلم من المؤرخين وغيرهم من الذين يرفضون المفاهيم الفجة للتقدم «التي ينعق بها الساسة ويردّدها العامة» يؤكدون أن جملةً من الشروط الموضوعية كانت تتفق على مسرح التاريخ البشري بين أقوام وحضارات مختلفة، ثم كان أن مالت الكفة لصالح أوربة. أي أن الكمون التغييري التحسيني كان موجوداً في كتل حضارية مختلفة ولم يكن مقتصرأ على أوربة. ويذهب بعضهم -وربما أصبح القول الراجح- إلى أن حدوث النهضة في أوربة بالخصوص لم يكن أكثر من تحقق فرصة مواتية من الزمن.

فإذا كانت هذه صفات أربعة لصيقة بالتنمية في مفهومها الغربي، فإنه تجب

الإشارة هنا إلى إشكالية إطلاق مصطلح «التنمية» على مصطلح الـ«development» بالإنكليزية. فكلمة التنمية ذات ظلٍ لطيفٍ في اللغة العربية، والأليق وصف التنمية ضمن سياقها الحضاري الحدائي بأنها تنمية سرطنة من حيث إنها تنمية تكاثرية عُنفية. ولكن اشتهار مصطلح التنمية يُلزم بأن يخاطب الناس بما يعرفون بعد تحرير المضمون.

1- النموذج السرطاني للتنمية:

إن إشكالية التنمية الحدائية لا تقتصر على السجال الفكري المجرد، وإنما لها تبعات حاسمة على المستوى العملي. وإن الإدراك الشعبي العمومي لطبيعة التنمية السرطانية ضروري، فالناس ليست بغافلة عن تبعات التنمية الحديثة - فهم الذين يشقون من جرائها- وإنما تغيب عنهم عادة الصورة الكبيرة التي تنتظم ضمنها فعاليات التنمية الحدائية المؤذية. ولنُطلق على هذا النمط وصفَ «التنمية السرطانية»، التي تتحدّد بالمعادلة التالية: «التنمية السرطانية: الإصلاح البراني+ تدمير البنى الاجتماعية+ تفجير بؤسوي+ تفحيل البيئة».

أما الإصلاح البراني، فهو الذي يهتم ببناء المنشآت الزاهية ولكن غير المنتجة. إنها تلك التي لا تضع أسس المستقبل وإنما تبني للحظة اليوم. إنها تنمية المباهاة والتفاخر لا تنمية غرس البذور. إنها تلك التي همها النسخ والاستيراد ولو لم تكن تناسب البيئة؛ فترى بلاد الشمس لا تستثمر في الطاقة الشمسية، وبلاد الجفاف لا تستثمر في تكرير المياه. إنها تلك التي تركز على المدينة الرئيسة في البلد -عادة العاصمة- وتغفل عن معظم باقي البلد؛ أو تلك التي تُأنق مركز المدينة وتنسى الأرزقة، التي يسكن على طرفيها الناس على بعد أميال فقط. إنها تلك التي تركز على المدن -بشكل عام- وتنسى

الريف مصدر أكل الناس مما لا يستطيعون العيش بدونه. إنها تلك التي تؤكد أن في البلد أسواقاً فخمة ولو كانت الأكثرية لا تقدر على شراء ما فيها. إنها تلك التي لا يهتمها تلبية احتياجات المواطن العادي، وإنما إيهامه بأن الحكومة تقوم بالمعجزات.

أما تدمير البنى الاجتماعية، فإن مبدأه يكمن في أن أساليب الرأسمالية الحديثة تعتدي على الأسرة وتقتضي فرط عقدها من أجل استخدام أعظمي لأفرادها في شتى الفعاليات الاقتصادية. وبشكل عام، فإن الرأسمالية المنفلتة تبغي تحويل البشر إلى قطيع من الأفراد تقتصر علائقهم على تبادلات نفعية قصيرة الأمد.

أما التفقير البائس، فهو ظاهر لا يحتاج إلى تدليل، ولكن ينفع توضيح أمر قد يختلط على الأذهان. وهو أنه في سابق الأزمان عاش كثير من الأقسام ولم يكن عندهم الكثير من المادة، ولكنهم لم يكونوا بائسين. لقد عاش بعض هؤلاء الأقسام في رغد وسعادة نسبيّتين، معتمدين على موارد الطبيعة التي تأقلموا معها وطوّروا أساليب عيش بدائية وماهرة، بسيطة وذات ديمومة «أي لا يمكن وصفها بالتخلف». أما بعد الثورة الصناعية، وبعد مرحلة الاستعمار الاستخراي بالتحديد، فقد تحولت هذه الأقسام إلى مجتمعات بشرية بائسة رغم أنه ربما أصبح في أيديها متاع مادي أكثر من قبل. إن هذه النقطة في غاية الأهمية، إذ أن عدم وجود تقنيات فارهة لا يعني بالضرورة عيشة البؤس ولا يعني بالضرورة التخلف. بل على العكس، إن البؤس أليق بمن يملك ما لا يقدر عليه؛ وإن التخلف أمعن وأكثر تحقّقاً عندما توجد مادة وأدوات فوق طاقة المجتمع.

ولا يخفى أن تفحيل البيئة مرتبط عضويّاً بما سبق ذكره من عوامل، وهذا أمر واضح لا يحتاج الشرح. أما الأمر الذي يحتاج إلى التنويه هو أن كل ما سبقت الإشارة

إليه عن نمط التنمية الرأسمالية «النيوليبرالية» لا يمكن تسويقه من غير أن يُغلف ببريق المتاع الأزلي، وبدون إخفاء مترتباته في قدح التفاوت الاجتماعي، ولذا فإنه يُسوّق فكرياً على أنه جزء من الـ«تقدم».

إن إدراك الثمن الباهظ، الذي تدفعه الشعوب لشراء التنمية المعشوشة أمر في غاية الأهمية، وتصبح هناك حاجة ماسة إلى تطوير مؤشرات تنمية بديلة لما يتداوله السياسيون والمتخصصون والتنفيذيون، الذين يتعاملون مع مشاريع التنمية بشكل مباشر.

2- إشكالية قياس التنمية - نحو مؤشرات رديفة:

عهدت الدراسات الرقمية القديمة، التي توصف بأنها علمية، أن تستعمل مقاييس لتحديد مستوى الـ«التقدم» وقوة مسيرته، مثل: «حجم الناتج المحلي GDP» أو «حجم النمو Growth Rate»، وهي مقاييس اقتصادية بحتة لا تشمل أوجه التنمية كلها. ولذا جرى تطوير مقاييس رديفة ذات دلالات أوسع مثل «مؤشر التنمية الإنسانية HDI» الذي يتشكل من أربعة متحولات: العمر المتوقع؛ معرفة القراءة والكتابة بين البالغين؛ معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية؛ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثم اقترح مؤشر رديف يدعى «مؤشر التنمية الإنسانية البديل AHDI» -الذي تبناه تقرير التنمية العربي لعام 2002م- ويضم ستة عناصر⁽¹⁾: العمر المتوقع، كمقياس عام للصحة في مجملها؛ التحصيل العلمي؛ مقياس الحرية في الأمور المدنية والسياسية؛ مقياس تمكين النوع، ليعكس مدى نفوذ النساء في المجتمع؛ الاتصال بشبكة الإنترنت، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة

(1) المعالجة مفصلة حول سوء استخدام المؤشرات الإحصائية، انظر: حسين عادل، نقد تقرير التنمية العربي.

في هذا العصر، ولكي يعكس درجة قصور المعرفة؛ وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد، ليعكس مستوى المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم. ولقد كُتب الكثير في نقد هذه المؤشرات وبيان محدوديتها، ولكنها ما زالت ذائعة الصيت وواسعة الانتشار، ويرجع سبب هذا إلى أمرين:

الأول: هو أن بعض هذه المؤشرات فيها تحيّز للوجهة «النيوليبرالية» للتنمية، وهي الطاغية على أذهان الفرقاء، الذين يلعبون لعبة التنمية الحديثة.

والثاني: هو أنها سهلة الاستعمال، فكونها رقم محسوس يجعل أهل الساسة والصحافة يتعاملون معها بدرجة عالية من اليقينية قريبة من يقينية ثقل كتلة ما إذا وُصفت بأن وزنها هو بضعة كيلوجرامات مثلاً. ولذلك لا بد هنا من ذكر تعليق سريع حول مدى مصداقية هذه المؤشرات وحول محدودية دلالاتها.

إن مصداقية أي مؤشر رقمي هي مصداقية نسبية، تعلق وتضطرب بحسب السياق وبحسب الأمر المراد الإشارة إليه بالتحديد. وسأضرب بعض الأمثلة من الولايات المتحدة، التي تستعمل المؤشرات بشكل كثيف. الأول هو (حجم الناتج المحلي GDP)، ولأول وهلة يرى فيه المرء مقياساً «موضوعياً» غير قابل للشك، إذ أنه يشكل ببساطة مجموع دخول الأنشطة الاقتصادية. ولكن مع شيء من التمحيص تتبين إشكالية هذا المقياس، وذلك لأنه إذا ارتفع مستوى التلوث في البلد مثلاً بسبب السيارات عالية استهلاك الوقود فإن الدخل القومي سوف يرتفع موازياً لزيادة هذا الاستهلاك وزيادة نفقات معالجة أمراض الصدر من التلوث. وإذا تدنّت الحالة النفسية للناس وأقبلوا على مزيد من العلاج النفسي لارتفع رقم هذا المقياس أيضاً. أي أن هذا المؤشر لا يصلح لقياس «التقدم» أو حتى الوفرة الاقتصادية. وبالطبع فإن

كثيراً من الأعمال التطوعية غير الرسمية، التي تتفاوت فيها المجتمعات، لا تظهر في هذا الرقم الجُملي، ومثال ذلك خدمات الجدّات اللواتي يقمن برعاية الأطفال. إن هذا النوع من المؤشرات يتّسم بمحدودية وتحيز لصالح بُعد الإنفاق البحث. ولكن إذا كان لا يصلح كمقياس عام للنمو، فإنه أيضاً لا يمكن رميه جانباً بسهولة، إذ أن له بعض الدلالات الاقتصادية.

وأحد إشكالات المؤشرات الأخرى هو أن المتلقّي للأرقام لا يعرف عادة المعيار الذي أُستعمل عند جمعها. فمثلاً نسمع دوماً عن نسبة البطالة ونسى أنها في الولايات المتحدة تشمل فقط من لا يعمل خلال الأشهر الثلاثة الماضية وكان جاداً في البحث عن عمل. أما الذي مضى على بطالته أكثر من ثلاثة شهور، أو الذي يعمل تحت مستوى قدراته وتأهيله، مثل الفني الذي لم يجد عملاً في مهنته فاشتغل حارساً أو سائقاً، فإنه لا يدخل في حساب هذا المؤشر. وحتى إذا أخذنا مؤشراً أبسطاً مثل علامات التلامذة في الامتحانات، فإن دلالاته غير قاطعة. فماذا تعني علامات الطلاب المتدنية في مدارس مراكز المدن في الولايات المتحدة؟ هل تعني أنهم غير مجتهدين أم أنهم ضعيفوا الإمكانيات الذهنية؟ هل تعني أنهم يكرهون جو المدرسة أم أن المنهاج الدراسي لا يتطابق مع احتياجاتهم؟ هل تعني أنهم يعانون مشاكل نفسية تحجزهم عن رغبة الدراسة أم أنهم يعانون مشاكل أُسرّية تقلق أترانهم؟

ولعل أسوء شيء هو طريقة التعامل مع المؤشرات بأن تُتخذ أداة لنشر الإحباط أو للتلاعب في تفسيرها من أجل التنافس السياسي، بدل أن تكون أداة تحاول الكشف عن الواقع وإلقاء الضوء على ثغراته من أجل الإصلاح والترميم. وإذا صيغ خطابُ المتخصصين الفتيين المولعين بمثل هذه الأرقام بشكل يؤكّد عقدة النقص ويسبّ الحظ المشؤوم للشعب المُنهك، فما ندري ما الفائدة منها؟ ولعل ذلك يشبه الوقوف على رأس

المريض الفقير المسلول وتلاوة لائحة نتائج تحليل دمه وسوائل بدنه ونبضه، والتلويح بدواء ليس بمتناوله وغذاء ليس بمقدوره وأشعة شمس حجبت عنه بغير خياره، ثم تُشفع التلاوة ببضع مسببات ولعناات علمية تنعي عليه حاله، الذي لا أمل فيه.

وبناءً على ما سبق، تتضح أهمية تطوير مؤشرات مناسبة للبيئة التي تجرى فيها الدراسة. وسوف أقترح بعض المؤشرات الإضافية، التي تناسب الدول النامية في البيئة العربية الإسلامية.

- ففي المجال الاقتصادي، يمكن أن تكون نسبة أجرة النقل العمومي لمتوسط أجر محدودي الدخل مقياساً للرفاه العام، أو نسبة عدد السيارات الفخمة لعدد من ليس عندهم وسيلة نقل متاحة كمقياس للتخلف.

- وفي المجال السياسي، يمكن أن تكون نسبة المنتخبين من مجموع عدد السكان كدلالة على الديمقراطية... وتساوي نسبة المنتخبين بين شرائح البلد المختلفة كمؤشر آخر عليها. ويمكن أن نبحت عن مؤشر لصفاء الحملة الانتخابية عن نفوذ رأس المال أيضاً.

- وفي مجال المعرفة العامة، يمكن أن يكون تعدد المؤسسات الاستثمارية التي تملك أجهزة الإعلام أحد المؤشرات، أي أن لا تكون مختلف أجهزة الإعلام في البلد مملوكة من جهة واحدة، وخلو الإعلام من الدعاية والغبن مؤشراً آخراً.

- ويمكن في المجال الاجتماعي، اتخاذ مؤشر استقرار ذي أبعاد خمسة: عدد الزيارات بين الأقرباء، وعدد الزيارات بين الأصدقاء، وعدد الجنازات والتعازي التي يحضرها الفرد في العام الواحد، وعدد الأقرباء الذين يبادرون لزيارة وخدمة مريضهم، ومدة الوقت الذي لا يتكونه فيه وحيداً.

المراد هنا التأكيد أن المؤشرات ليست حيادية تماماً، فهناك ترابط بين محددات

المؤشر وبين الصورة الكلية للتنمية المنشودة التي يتوجه إليها بلد ما.

ثانياً: مذاهب دراسات التنمية:

إنه من المفيد قبل الحديث عن تجارب بعض الأمم في رحلتها التنموية أن يتم تلخيص مذاهب دراسة التنمية، إذ يساعد ذلك على تنظيم الفكر وضّم العديد من الدراسات تحت بضعة توجهات، ولأنه اتبعت هذه التجارب عملياً بعض هذه المدارس كموجّه لحركتها. وسأشرح باختصار المدارس الثلاث الرئيسة في هذا الموضوع.

المدرسة الأولى: هي مدرسة التحديث (Modernization Theory)، وهي أكثر المدارس شيوعاً في الأوساط غير العلمية. تستند هذه المدرسة إلى الفلسفة الوضعية وتفترض أن الخط التنموي الأوربي هو سكة التقدم الأكيدة، وأن للتنمية معادلة ثابتة يمكن لأي دولة من الدول تقليدها. ونقطة البداية في هذه المدرسة هي نبذ المجتمع التقليدي - كما نبذه الغرب - بمعنى نبذ قيمه وبالخصوص نزعتة الجبرية الاتكالية، إلى جانب رفض سلطته السياسية المتمركزة في أيدي ملاك الأراضي.

ثم لا بدّ من صدمة تنفض غبار القديم لتبدأ مرحلة الـ «إقلاع» التي تغلب فيها مفاهيم التحديث وتتخلل مؤسسات المجتمع، وتنهزم فيه ممانعة حراس الماضي وعاداتهم. ويستغرق هذا حوالي 60 سنة لتدخل الدولة بعدها مرحلة الـ «النضوج»، ويتم فيها الاعتماد على التقنية، ويزداد نمو الدخل على نحو أسرع من نمو السكان، فتصل الدولة إلى المرحلة الأخيرة «زمن الاستهلاك العريض» التي تُفضي إلى غاية المنى من «حاكمية المستهلك consumer sovereignty».

المدرسة الثانية: في دراسات التنمية هي مدرسة الـ «التبعية Dependency

«Theory»، التي تؤكد أن ضعف التنمية إنما قد فُرض على البلاد وطُوِّر تطويراً « the development of underdevelopment». إن المشكلة بنظر هذه المدرسة ليس وجود المؤسسات العتيقة ولا نقص رؤوس الأموال، وإنما في نظام رأسمالي مهيمن يمتصُّ حيوية اقتصاد الدول، ويدفعها نحو إنشاء استثمارات وأنماط تنمية غير منسجمة مع الاحتياجات المحلية للبلد؛ فتتحول الدولة بالتدريج إلى عبد تعتمد حياته بالكلية على إرادة المهيمن الذي فرض نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الأجنبي.

وتورد هذه المدرسة حالة اليابان لثبته أنه ترجع نهضتها إلى اعتمادها على نفسها من أيام الإصلاح الإداري «الميجي» في النصف الثاني للقرن الثامن عشر، فأرست تنمية متمحورة وطنياً وليس تنمية في مدار (الآخر). وتؤكد هذه المدرسة أن التنمية المستقلة أكثر ديمومة وأبعد من أن يصيبها دمار مفاجئ بعد مغادرة مغتصب الثقافة وسارق الثروات.

وتجلب هذه المدرسة الشواهد الكثيرة من بلدان إفريقية وبلدان جنوب أمريكا، مهد هذه النظرية، على نحو يصعب إنكاره أو التغاضي عنه. ولكن رغم ذلك، تُدرك هذه النظرية القدرة المعيقة الكبيرة التي تمتلكها الدول الكبرى المسيطرة، فيحذر «فرانك»، أبو هذه النظرية، من استحالة الاستقلالية التامة، فيقول ما معناه الآتي:

لعقود طويلة نادى الإصلاحيون إلى الاعتماد على المساعدات الدولية كحلٍ لأزمات البلدان غير النامية، ولكن كم هو قليل ما أثمرته هذه المساعدات. ولكن ألسنا نحن النقاد في خطر الوقوع في نفس الفخ في إنشاء خرافة يسارية موازية للخرافة النيوليبرالية، فحواها أن الاعتماد الذاتي سوف يغلب بسرعة اعتماد الدول الهامشية على

الدول المسيطرة؟

وتتابع هذه المدرسة تأكيدها بأن الحل يجب أن يكون شاملاً وأن مدخل الحل يبقى في الاعتماد على النفس وملكية الدولة - ولكن ليس على نحو اشتراكية الاتحاد السوفيتي أو تانزانية - وإنما من خلال قرارات سياسية ملتصقة بمحاجات الأمة ومتواكبة مع حركاتها الاجتماعية. لقد دقت هذه النظرية المسامير في نعش «نظرية التحديث»، ولكنها رغم أنها لم تُقدم بدائل واضحة وأنها أتهمت بالمبالغة، فإنها التقت مع تيار وسّع مفهوم التبعية وأضاف تراكيبية للمسألة، وهو تيار مدرسة «المنظومة العالمية World System Theory».

سوف أشير سريعاً إلى هذه المدرسة؛ لأنها لا تعتبر مدرسة في حقل التنمية بالتعيين لاهتمامها الأوسع بالتغيرات التاريخية، ولكن لبّ هذه النظرية ضروري الفهم لما له من مستتبعات في فهم حركات التنمية. ملخص نظرية «المنظومة العالمية» هو أن حركة الاستعمار الأوروبي، التي تسلمت مقاديرها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية، قامت بالتدرّج - ومنذ القرن السادس عشر الميلادي - بتطوير منظومة رأسمالية عالمية متمحورة حول بضعة مراكز تدعى «دول المركز core» تتميز بتمكّنها وقوتها العسكرية وتقدمها التقني. وتقف هذه الدول مقابل «دول الهامش periphery» الضعيفة التي تمدّ دول المركز بالمواد الخام اللازمة لتصنيعها ومسيرة حياتها. ثم هناك فيما بين هذين النوعين من الدول دول وسيطة «نصف هامشية semi-periphery» تعمل كسمسار بين الفريقين. إن أحد المساهمات الكبرى لهذه المدرسة هو لفت النظر إلى أن الوحدة التحليلية، التي يجب اعتبارها في فهم تاريخ العالم الحديث - بما فيه التنمية - ليست الدولة القطرية وإنما الإقليم الجغرافي السياسي.

المدرسة الثالثة: هي التنمية الموجهة من قبل الدولة » State-Led

«Development»، ويمكن القول: إن هذه المدرسة استفادت من خلاصة المدارس السابقة كلها، واستطاعت أن تقدم بديلاً عملياً، ولم تقف عند حدود النقد.. ويمكن تلخيص عطاءات هذا التوجه بالتالي:

- إن مكمن التنمية هو في الإدارة الرشيدة لها من قبل الدولة.
- إن الالتزام المطلق بنسق السوق الحرة، الذي أرست شروطه الدول القوية، ليس هو الطريق الأكيدة للتنمية، بل على العكس إن الالتفاف على هذا النسق هو أنجع لفرض النفس في السوق.

- لا يعتمد هذا المدخل على الانعزال ولكنه يراقب الانفتاح بفطنة.
- تعتمد التنمية على تدخل الدولة في تحديد الأولويات، ولكنه ليس ذلك التدخل الاعتباطي، الذي يخنق الحوافز والمبادرة الفردية، على الطريقة الاشتراكية، وإنما ذلك الذي يترك لها مساحة كافية للتحرك وفق مقتضيات السوق ولكن يؤطرها ضمن مصلحة الوطن.

- لا تُعتبر الديمقراطية السياسية وفق النمط الغربي شرطاً ضرورياً يجب أن يسبق التنمية، فطرح الديمقراطية على نحو مطالب ضيقة فردية أو فئوية يضرّ بعملية التنمية.
- إن هيكل السلطة وطبيعة تفاعلها مع مراكز القوى في المجتمع أمر رئيس في عملية التنمية.

- تعتمد مناسبة سياسات التنمية على ال «قدرة» الذاتية للدولة. وقدرة الدولة هي بشكل رئيس انعكاس للترابط الاقتصادي الاجتماعي، الذي يُدعى «الاقتصاد ذو الاستقلالية المغروسة embedded autonomy»؛ ويعتمد الاقتصاد المغروس المستكّن المجدّر على عنصرين رئيسين: كفاءة موظفي الدولة؛ والجريان المكثّف للمعلومات بين

أجهزة الدولة ونخب رجال الأعمال⁽¹⁾.

- يكمن الدور العملي الحيوي للدولة في ثلاث نواحٍ: تحديد الأولويات التنموية، التي تُوجه إليها جهود حركيات السوق؛ الدعم المباشر أو غير المباشر وتأمين الموارد البشرية والمادية لمشاريع التنمية؛ رعاية الأطر المؤسساتية، التي تخدم التنمية والتي تعدّ قاعدة ضرورية لها، مثل إحكام النظام الإداري بشكل يخدم الأهداف التنموية المتبناة، ومثل تطوير المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المهني، التي تؤمن الطاقم البشري اللازم لعملية التنمية.

ويشار أن هناك تنوعاً داخل هذه المدرسة، وأنها لا تفترض وجود نموذج أحادي للتنمية جاهز بكل التفاصيل. كما يشار إلى أن هناك دراسات أخرى متفرقة حول التنمية، لا تشكل مدرسة مستقلة ولكن يجمعها تأكيد خصوصية كل حالة، وضرورة اعتبار تاريخ الدولة التي يتناولها التحليل، وعدم الاقتصار على إطار زمني قصير المدى، ودور الثقافة في عملية التنمية.

ثالثاً: دروس من تجارب الأمم:

كان ما سبق حدّاً أدنى من مناقشة النظريات، التي تؤطر التفكير بمسألة التنمية، وتسمح باستفادة أعلى من قراءة تجارب بعض الأمم. وإذا أخذنا تجارب جنوب شرق

(1) أشير هنا إلى أقوى المبادئ النظرية في التنمية، وهو أن الوضع الملائم للتنمية والفعالية الاجتماعية هو الوجود المتزامن للاستكثانية الانغراسية في الترابط إلى جانب الاستقلالية اللانثائية (embedded autonomy)، وذلك على كلا المستويين، الجزئي والكلّي (micro and macro). وكذلك فهناك شبه إجماع على أن الاقتصاد في حقيقته ليس تلك المعاملات المالية والتجارية الظاهرة على السطح وإنما هي في حقيقتها مغروسة مستكنة ضمن الفعاليات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي لا يمكن الإعراض عن الانسجام والتلائم بين مقترحات التنمية والقاعدة الثقافية. والمعنى العملي لما سبق أن النموذج الغربي للتنمية وما تقترحه المؤسسات التمويلية العالمية وكثيراً من مسلمات علم الاقتصاد التنموي وشعاراته «النيوليبرالية» ليست محكاً قياسياً عالمياً، ولا يصلح تطبيقها على دولنا العربية والمسلمة.

آسية، التي أذهلت العالم، فنجد أن جميعها اشتركت في رعاية أربعة أبعاد تمكين على مستوى المجتمع كله وليس فئة مخصوصة منه.

1- سياسات المساواة:

جدّت دول جنوب شرق آسية كلها باتباع سياسات تسوية تُقارب الفجوة بين شرائح المجتمع. فمثلاً قامت كل من كورية وتايوان بإصلاح واسع وشامل في توزيع الأراضي، فكما هو معلوم إذا كانت هناك فئة صغيرة تملك مساحات شاسعة من الأراضي فإن النظام الاقتصادي سوف يتّجه حكماً نحو النموذج الإقطاعي غير المفضي للتنمية - من جهة- والذي يكبت تنمية المؤهلات البشرية من جهة أخرى؛ كما أنه تظهر الدراسات أن تملك الأراضي للكثير من الناس يرفع المردودية. أما إندونيسية فقد واجهت مشكلة الفقر الريفي الواسع، فقامت بمعالجة أسعار الرز والأسمدة من أجل رفع دخول سكان الريف. أما هونج كونج فقامت بمشاريع إسكان ضخمة لتؤمن للناس الاستقرار المعيشي.

أما ماليزية فقد قامت بجهود حثيثة في ردم الفجوة الكبيرة في الدخل بين الأقلية الصينية الغنية والأكثرية المالاوية، ولكنها لم تفعل ذلك من خلال كبت فريق أو الانتقام منه والغدق على الآخر، وإنما من خلال تمكين المجموعة المالاوية. وهكذا وبعد عقد وتيف بعد الاستقلال، نما متوسط دخل المالاويين سبعة بالمائة أكثر من الصينيين؛ أي أن كلا الدخلين تمتعا بالنمو ولكن بنسب مختلفة ساعدت في ردم الفجوة نوعاً ما. كما قامت ماليزيا ببرامج واسعة لمحاربة الفقر تركزت على فقراء الريف، وشمل هذا مشاريع سقاية ومشاريع استصلاح الأراضي، التي يسكن قربها الناس لجعلها ملائمة للزراعة، ودعمت هذه السياسات الصيادين وأنواعاً مختلفة من الزراعات بما فيها المنتجين الصغار للمطاط ولجوز الهند.

وأخيراً، فإن هناك العديد من تجارب التنمية، التي شجعت التعاونيات العمالية وأنشأت البرامج التي تشجع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتمدها بالخبرة.

2- إنشاء مجالس التشاور:

قامت معظم هذه التجارب بإنشاء مجالس تشاور دعت فيه الحكومة القطاع الخاص للمشاركة في تصميم سياسات التنمية والمساهمة في تطبيقها على الواقع أيضاً. وهكذا استطاعت الدولة أن تقترب من المجتمع، وأن تتجاوز عزلتها النسبية، التي تفرضها التشكيلة البيروقراطية للدولة الحديثة. كما اكتسبت بذلك السياساتُ صفةَ الشفافية، التي تمكن الناس من المعرفة الواضحة فيما يجب فعله وتركه في مسيرة التنمية، وتجعل استئثار بعضهم صعباً، وتجعل تلاعب الجهاز الإداري البيروقراطي ليس بالسهل، ويشعر الناس بتساوي الفرص، مما يزيد في الحافزية العامة ويبدد دعاوى التكاسل وتبريراته. وتقوم مجالس التشاور هذه بتوفير المعلومات اللازمة المتعلقة بالتنمية وتبادلها بين الأطراف المختلفة، فيصبح مثلاً أصحاب صنعة ما «قُل آلات الحياكة» على علم باحتياجات مصلحة ثانية متعلقة بها «قُل الخيوط والقماش» بحيث يرصد كل منهما ما يحتاجه الآخر، ويؤقت كل منهما نموه بحيث لا يستثمر في وجه بسرعة أكثر مما يتحملة السوق، كما يتم تبادل المعلومات بين القطاع العام والخاص.

3- تطوير المؤهلات:

قامت دول جنوب شرق آسيا برعاية ما يطلق عليه اسم (رأس المال البشري human capital)، بمعنى تطوير المؤهلات والإمكانات والمهارات إلى جانب تحسين مستوى التعليم العام. ولقد ركزت هذه التجارب على التعليم الابتدائي، وأعطته أولوية في الإنفاق، بحيث تشمل جميع الأولاد في هذه الفئة العمرية، الأمر الذي تترجم إلى

انخفاض في مستوى الأمية. ويشار إلى أن كورية بالخصوص ركزت على التأهيل العلمي، وصار هذا الأمر مطلباً شعبياً ضحّت من أجله الأسر فقلّلت من استهلاكها من أجل تعليم جيل الأبناء. ويجب أن يذكر هنا أن انخفاض مستوى الإنجاب في هذه الدول كان عاملاً مساعداً.

أما التعليم العالي، فقد أبقت نفقاته منوطة بالطلاب أنفسهم، إذ أن فوائد التعليم العالي يجنيها هؤلاء الأفراد قريباً من خلال دخولهم المرتفعة، كما أن فائدة علمهم أقل انعكاساً على المجتمع من التعليم الابتدائي والثانوي الشامل؛ فاقتضى الأمر عدم دعمه بشكل كلي، ولكن أتاحت الدولة المنح الدراسية للطلاب المحتاجين. وألفت النظر هنا إلى أن مسألة توزيع الإنفاق التعليمي، بين المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية، فيها اختلاف كبير لا يمكن التفصيل فيه في هذا البحث.

4- زيادة الادخار:

اتبعت هذه الدول سياسات تحفز زيادة مستوى الإيداعات والتوفير الشخصي. وقد أمكن لتجارب جنوب شرق آسية تحقيق ذلك من خلال ضبط التضخم باتباع سياسات حكيمة ومراقبة دائبة ومستمرة. ومما قامت به هو تأمين المصارف، مما جعلها تحوز على ثقة الناس في إيداع فائض أموالهم في هذه المصارف. ولما كان صغار الكسبة والرفييون غير معتادين على التعامل مع المصارف، فقد قامت المصارف بتبسيط إجراءاتها بحيث لا تصدّ الغريب عنها.

وبالنسبة لتايوان وسينغافورة فإن مستوى التوفير فيها كان دوماً عالياً، ودعمت ذلك كلاً من سينغافورة وماليزيا من خلال إعطاء مردود عالٍ على الائتمان. أما اليابان وكورية وتايوان فإنهم وضعوا شروطاً قاسية ونسب فائدة عالية على ديون السلع

الاستهلاكية، وأضافوا فوق ذلك ضرائب عالية جداً على استيراد سلع الاستهلاك الفاخر.

وينفع الآن التفكير ملياً بالأثر الإيجابي البعيد لهذه السياسات البسيطة أضعها على شكل معادلة: «تشجيع الأفراد على الائتمان وجعله مجدداً ← زيادة مستوى الائتمان لدى المصارف الصغيرة والكبيرة، التي لها صلات ثقة مع الناس ← توفر رأسمال وطني محلي ← تمويل مشاريع تنمية من مختلف الأحجام من غير إنفاق حكومي مباشر». وزيادة على هذا، لما كان غالب المؤمنین في المصارف هم أفراداً، وغالب المدینین هم شركات، كان المعنى العملي لهذه الدورة المالية أن أصبح الأفراد بمثابة الشركاء أو المساهمين في تلك الشركات الجديدة.

وقد يقال هنا: إن تجارب دول جنوب شرق آسيا الصغيرة لها خصوصيتها، وهذا اعتراض وجيه من الناحية العلمية، التي تتفحص الأسباب المحددة المفضية للتنمية. ولا شك أنه كان لهذه الدول خصوصية، ولذا ينفع إلقاء نظرة سريعة على تجربة الصين، التي لها أيضاً خصوصية الحجم الضخم. إن المقصود من تحليل الأمثلة هو رصد العوامل المطردة؛ ولقد جرى التأكيد أنه ليس هناك للتنمية نموذج واحد.

لقد استفادت الصين من مناخ العولمة، وخطت بتؤدة خلال الثلاثين سنة الفائتة نحو اقتصاد جديد. ورغم أنها ركزت على صناعة الاستهلاكيات البسيطة في البداية، فإنها ركزت أيضاً على الإبداع الفني في مجالي النقل والاتصالات بالخصوص. وصحيح أن الصين استجلبت المليارات من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يعدّ عادة مؤشراً رئيساً لارتهان التنمية للأولويات غير الوطنية، إلا أنها شفعت ذلك بشروط دقيقة ومصممة بامتياز، مما حماها من الارتهان. ويجب أن لا يفوتنا أن نموذج

الصين متفرد في كون ملكية الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية هي للدولة، الأمر الذي أكسبها قوة هائلة في المساومة على الشروط؛ فمثلاً سنت القوانين التي تشترط أن يكون هناك «شراكة استثمارية joint venture» بين الشركات الأجنبية والصينية. وترجم هذا عملياً - في عقود الثمانينيات والتسعينيات - إلى شراكة مع الدولة ذاتها التي - بحجمها الضخم - تستطيع فرض شروط في الصالح الوطني، كما أنها لم تقاوض عمالتها الرخيصة بثمن بخس. إن الأمر الأكثر محورية في نمط التنمية هذا لم يكن في مجرد الأرباح الطائلة، التي استطاعت الشركات الحكومية جنيها، وإنما أنه أجبرت صيغة الشراكة المستثمر الأجنبي على توطين التقنية القادمة - وليس مجرد نقلها - وعلى تطوير المهارات الصينية المحلية. وبالخصوص، لم يكن تطوير المهارات تطويراً خديجاً وحيد الطرف، كأن يتم تمرين أفراد من الفنيين، الذين يسهل مغادرتهم البلد فيما بعد، وإنما تطوير مهارات شامل ضمَّ العمال والإداريين والمستثمرين الصغار. وهكذا عندما سمحت الصين فيما بعد للقطاع الخاص في الاضطلاع بدوره في عملية التنمية، كان هناك خميرة تنموية قادرة على عدم الارتواء في شرك الخارج. وزيادة على ذلك رعت الصينُ البحوث العلمية، التي تخدم عملية التنمية، وقدمت نتائج هذه البحوث لتدعم المسيرة التنموية للقطاع العام والخاص. أما ما عجزت عنه البحوث الوطنية فإن الشركات الخاصة حاولت - بظللها الخفيف نسبياً - استدرار أو «سرقة» أجزاء الأسرار ليتمَّ تجميعها فيما بعد على أرض الوطن.

أخيراً وقبل أن أختتم هذا النقطة تجب الإشارة إلى عامل محوري جرى التغاضي عنه عند مناقشة التجارب السابقة كلها، ألا وهو السياق الجغرافي السياسي لهذه الدول، الذي أمدّها بـ«فسحة تنموية». إن هذا العامل محوري إلى حد بعيد جداً. ولكن يجب

التنبه إلى أن السياق الجغرافي السياسي يُقدِّم فرصة ولا ينشئ التنمية استقلالاً، فإن أحسن استثمار هذه الفرصة تبعثها النتائج وإلا مرّت والدولة نائمة.

ولا بد هنا من تلخيص بعض الدروس التي تُمدّنا بها التجارب التنموية الناجحة، التي تُعتبر شواهد على سلامة وصحة بعض النظريات التنموية دون أخرى.

أ- لم تتبع أياً من هذه التجارب النموذج «النيوليبرالي» في التنمية - باستثناء هونج كونج - بل على العكس اتبعت - قصداً وبمهارة فائقة - سياسات تتناقض مع الفرضيات «النيوليبرالية» لتتمكن من تجاوز ضغوط جاذبية مدارات الدول الكبرى، التي صممت هذا النموذج بشكل متحيز لصالحها.

ب- لم تأخذ هذه التجارب موقف المعاند المستكبر، الذي يرفض استعمال آليات التنمية الغربية الأوروبية؛ إن ما يميز هذه التجارب أنها فككت هذه الآليات وأقلمتها وطنياً واستعملتها بالقدر الذي هدبها، إلى حدّ ما، من متعلقات بلد المنشأ.

ج- تميزت هذه التجارب بمرونة كبيرة، فهي لم تجرّ على خط مستقيم صاعد باستمرار، بل اعترتها الخطأ والفشل الجزئي. ولكن المميز هو أنه لم تصرّ الدول على بعض السياسات والطرق إصراراً إيديولوجياً؛ وإنما كانت على استعداد على أخذ العبرة والتعلّم من الخطأ والتصحيح السريع من غير الوقوع في الاستهوائية المفضية إلى التناقض بين خطة اليوم وخطة الأمس؛ أي جمعت هذه التجارب بين التمسك بعزم وصبر على استراتيجية طويلة الأمد خالفت فيها المعتاد، ولكن قامت بتعديلات تكتيكية متتابعة لكي لا تدعّ عثرات الطريق توقف حركة العربة.

د- لقد مشت هذه التجارب في مسيرة «تثاقف» مع النموذج الحداثي، وليس في مسيرة «تقليد» يتماهى بالكلية ويرمي ويحتقر ما عنده من مخزون ثقافي وترتيبات

مجتمعية. وأنه من الخطأ القول: إن اليابان قامت بالتقليد الأعمى للغرب، بل على العكس فإن اليابان حققت ما حققته لأنها فعّلت نمطها الثقافي. فمثلاً تميزت الشركات والمصانع اليابانية بأسلوب إدارة يعتمد على احترام الكبير والتعويض المالي بناء على القَدَم لا المهارة الفردية، وعلى اتخاذ القرارات بشكل جماعي وتشاوري على مستويات عدة، وعلى إشراك العمال والموظفين الصغار في العملية الإدارية، وعلى ضبط نوعية الإنتاج من أسفل الهرم لا أعلاه... إلخ. وكل هذا مخالف للنموذج الأمريكي، الذي يحسب بعض الناس أن اليابانيين قلدوه؛ بل العكس هو الصحيح إذ حاولت الشركات الأمريكية تقليده - وهذا مشهور في علم الإدارة - ولكنها لم تفلح في استنساخه لغرابته الثقافية. وإذا قيل: إن اليابان اليوم استغرقت بالكلية، فإن في هذا شكاً رغم كل الظاهر الذي يوحي إليه. وعلى كل حال، إذا فرضنا أن الاستبدال الثقافي حصل فعلاً، فإنه بالقدر الذي حصل فإنه حدث بعد النهضة التنموية - لا قبلها - والأجيال التي صنعتها هي التي استندت إلى نمطها الثقافي. إن الذي أسجله عن اليابان ينطبق على التجارب الأخرى من كورية وتايوان والصين.

وإذا كان الانسجام الثقافي بهذه المحورية فإنه يجب مناقشته بشكل تفصيلي يتلمس أبعاده المختلفة ويشفعه ببعض الضوابط.

رابعاً: محورية الإطار الاجتماعي للتنمية:

غطت المناقشة السابقة دروساً بارزة من تجارب التنمية، التي تعتبر ناجحة في دول غير أوربية الثقافة، وأظهرت محورية البعد الثقافي في ذلك النجاح. وبناءً على هذه الدروس سأقوم بتوسيع فهم عملية التنمية وشروطها الضرورية، جالباً بعض الأمثلة الأخرى التي تؤكد أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر على بضعة فعاليات اقتصادية، وأن التعامل السليم مع الموجود من البنى الاجتماعية أمر في غاية الخطورة؛ كما تؤكد بعض

الشروط الموضوعية المتصلة بعملية التنمية، التي إن تحلّفت لأودت بجهود التنمية إلى متاهات الفشل المؤسّس.

1- الأساسات غير الاقتصادية للتنمية:

هناك ثلاث فعاليات أساسية تتخلل عملية التنمية، وهي: الإنتاج والمعالجة والتوزيع. ولا تتحرك هذه الفعاليات باستقلال، بل لا بد من اجتماع توافقي بينها لتسري العجلة الاقتصادية. ولكن هذه العمليات الأساسية تعتمد على الأفراد المنتجين والمال المرصود والتقنية المتوفرة، وهي عوامل حاسمة تقع خارج الدائرة الضيقة للاقتصاد؛ كما أن ذلك كله له علاقة بمستوى التعليم والمهارات. وزيادة على ذلك تعتمد هذه الفعاليات أيضاً على البنية التحتية للبلد، من المواصلات والخدمة الكهربائية وما شابه ذلك. وإذا كانت متعلقات الفعاليات الاقتصادية على هذه الدرجة من التنوع والتشابك، فلا بد إذاً من ضبطها بقوانين تنسق عملها وتحميها من التضارب. ولكن ما كان للقانون أن يستوي على سوقه بنفسه من غير أن يجرس حماء نظامٍ سياسي متمثل في مؤسسات ذات همّ وطني. وبالطبع فإن سياسة دولة ما هي بالضرورة متمفصلة مع سياق عالمي -والأهم منه- واقع إقليمي يؤثر في الخيارات السياسية للدولة.

وأخيراً، فإن العوامل السابقة كلها، من الأفراد وإنتاجيتهم، والمال وطرق استثماره، والتقنية وفنّ استعمالها، والتعليم ومدى عمقه وشموله، والخدمات الأساسية ونمط تغطيتها للحاجات، والقانون والارتياح إليه والقدرة على إنفاذه، والدولة وكمونها واستقرارها... كل هذه العوامل تستنشق أثيراً ثقافياً يُوجّه عملي التفكير والترابط اللتين تسمحان بالوجود المجتمعي أصلاً.

2- البنى التقليدية:

يشكّل هجاء البنى التقليدية شماعة للنقد، ولكن تدلّنا تجارب الأمم أن المطلوب تطويرها لا يتجاوزها الاستعلائي. ولنأخذ مثال كوريا الجنوبية وتايوان ولنرغب كيف طبعت خصوصية كل بلد تجربتها التنموية. كان كلا البلدين زراعيين قبل الاحتلال الياباني، إلى أن بنت اليابان شبكة تحتية ضخمة في كليهما، كما أنهما تلقّيتا معونات مالية أمريكية. ثم دخل كل منهما محاضاً عسيراً عند تشكيل الدولة الوطنية المستقلة، مما استهلك كل المدخرات، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في كوريا والاحتكاك بين أهل الجزيرة الأصليين والمهاجرين الصينيين في تايوان. وحيث إنه فقدت كوريا الجنوبية مواردها لصالح الشمال، فإنها تساوت مع تايوان في مواردها الطبيعية. وأخيراً فإن كليهما ذواتا خلفية ثقافية كنفوشية تُعلي من قيمة المعرفة والتعليم.

ورغم هذا التماثل الكبير بين الدولتين، فإنهما طورا نموذجين مختلفين في التنمية، ويسمح لنا ذلك تعقّب العوامل الدقيقة التي أنتجت الفروق بينهما، وسنجد أنها فروق اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى. ولتسهيل المقارنة يمكن التركيز على صناعة السيارات بالخصوص، وهي صناعة تتألف من سيرورتين اثنتين: تصنيع القطع وتجميعها. والملفت للنظر هنا أنه رغم أن كلا من البلدين سعنا إلى امتلاك هذه الصناعة، إلا أن كوريا نجحت في التجميع، حيث تحتوي سياراتهم على الكثير من القطع الأجنبية، وفشلت في الثانية، كان هذا صحيحاً بالخصوص في العقود الأولى للتصنيع؛ بينما نجحت تايوان في تصنيع القطع المنفرقة لا في التجميع وإخراج سيارة كاملة.

وبالتبع لدقيق الفاعليات نجد أن النجاح والفشل عكسا البنية الاجتماعية لكل من البلدين: هرمية الأسرة الكورية التي يرث فيها الولد الكبير كل الثروة، مقابل التركيبية الصغيرة للأسرة التايوانية التي توزع فيها الثروة بالتساوي.

وتفصيل ذلك أنه شجّعت كوريا ما يعرف بالـ «التشابول» وهي شركات

ضخمة قائمة على أساس الرابطة العائلية، وكل عائلة أو فخذ عائلي يتنافس مع الآخر، وكل منهم يتطلع لأن يبني إمبراطورية لنفسه تشمل الأنشطة الاقتصادية كلها، من شركات التأمين إلى الإلكترونيات إلى صناعة السيارات. ولما كانت صناعة السيارات تحتاج إلى عدد كبير من القطع التابعة لحقول مهنية مختلفة جداً (البطارية، الزجاج، الدواليب، الفرش، الطلاء... إلخ) عجزت الشركة الكورية الواحدة -رغم ضخامتها- عن الإحاطة بكل هذه المتطلبات واختارت لنفسها أن تعتمد على تجميع القطع الموجودة وإثبات سمعتها بأنها تنتج سيارة باسمها. وبالمقابل فإن النموذج التايواني وازى بنية الأسر الصغيرة التي لا يمكنها المنافسة في «صناعات المال المركز capital-intensive industries»، فقامت الأسر المختلفة بالاختصاص في صناعة قطع معينة للسيارات.

وأخيراً، فإن أبلغ الدلالة في المقارنة أنه لم يتبع أياً من هذين البلدين النموذج الأمريكي للشركات المساهمة الضخمة «corporations» -رغم أن كوريا حاولت هذا ولم تفلح- وإنما اعتمدت على البنى الطبيعية التقليدية الموجودة في المجتمع. وينفع هنا إيراد تجربة الفيلبين، حيث إنها تمتعت بنفس السياق الإقليمي والأمن الجغرافي السياسي، ولكن لم تفلح فيها خطط التنمية؛ لأنها فشلت بالخصوص في تحقيق عقد اجتماعي للتنمية في بلد كانت قد تمزقت شبكته الثقافية بعد الاحتلال الأمريكي والتدخل المستمر بشؤونها الداخلية.

والخلاصة، أن تجارب التنمية الناجحة تظهر بوضوح أنها لم تتم عن طريق تدمير البنى التقليدية، ولم تتم عبر التخلي عن القيم الثقافية الخاصة؛ بل على العكس جرى توظيف الخصال الثقافية الراسخة من أجل تنمية وطنية - ولو بدت لأول وهلة متناقضة مع التنمية الحديثة - فأقلمة الثقافة الراسخة أسهل عملياً من محاولة اجتثاثها

واحتمال أن تخرج البلد بعد ذلك بحقبي حنين. ولهذا جرى تعديل الخطط التنموية لتنسجم مع الواقع. ولكن يجب أن لا يُفهم ذلك على وجه العنصرية الثقافية التي لا تُفرق بين الاعتبار بتجربة (الآخر) وبين التقليد الأعمى؛ بل إن العنصرية الثقافية غالباً ما تنتهي بالتقليد الأعمى، الذي يغيّر الشكل فحسب، بينما يتمكن التعلّم الواثق من المحافظة على الأصل.

3- الحكمة والسلامة الإدارية:

تضمّ مسألة الإدارة المستوى الجزئي، إدارة المصانع والشركات مثلاً، كما تضم المستوى الكلي لسياسات الحكومة. ولقد جرت الإشارة إلى أمثلة على هذه النقطة، وأضيف هنا شواهد سلبية؛ لأنها تزيد ثقة الباحث بقوة الدليل. أي أنه حين نجد أن النتيجة أتت إيجابية حين وجود العامل، وسلبية حين تخلفه، فإنه يزيد الاستنتاج قوة. وتصلح تجارب أمريكا اللاتينية في التنمية لتكون شاهداً على الإشكالية الإدارية مقارنة بدول جنوب شرق آسيا.

أ- المرونة البصيرة:

تميزت تجارب أمريكا اللاتينية بدرجة عالية من الأيديولوجية، وكما هو معروف عانت بلاد أمريكا اللاتينية من الاستعمار الأوروبي الأمريكي، ونشأت فيها مدارس يسارية أو ماركسية. ورغم أن أقوى نظريات التنمية وأول من فتّد أساطير الطرح «النيوليبرالي» كان موطنها أمريكا اللاتينية، إلا أنه على مستوى السياسة والإدارة وقعت المشاريع في شباك إيديولوجيات استعراضية فرّغت النظريات الحكيمة من مضمونها. ولا يخفى أن شبيه هذا حصل في بعض الدول العربية.

ولقد بدأت بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية رحلتها التنموية

باستراتيجية التصنيع «بديل الاستيراد import substitution». ولكن تعثرت أو فشلت أكثر هذه الجهود لأسباب كثيرة، منها ما قدمْتُ، ومنها تغير مناخ الاقتصاد العالمي. وربما أدركت تجارب جنوب شرق آسيا في الوقت المناسب أنها كبلدان صغيرة لا يمكنها الاستمرار في استراتيجية التصنيع البديل للاستيراد، فانتقلت من هذه المرحلة بعد مراكمة خبرات محلية أساسية إلى مرحلة ثانية اعتمدت فيها على استراتيجية التصدير لما يحتاجه السوق العالمي بعد تصنيعه محلياً.

أما الصين فبحكم ضخامة حجمها فإنها جمعت عملياً بين الاثنين، فاعتمدت استراتيجية التصنيع للتصدير - لا سيما في أوائل رحلة التنمية - ثم تكاملت لديها - إلى حدّ ما - تغطية كل قطاعات الصناعة وإيجاد بديل وطني لها.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أنه كثيراً ما تتخذ عبارة المرونة والواقعية لتبرير سياسات ليس فيها ذرة من البصيرة والتفكير بعيد الأمد؛ فالمرونة ليست هي التغيير النزق غير المرتكز على تقدير ورؤية، وإنما هي إجراء التعديلات اللازمة بناء على المراقبة الدائبة للمتغيرات العالمية والمحافظة على الانسجام الكلي للاستراتيجية التنموية بعيدة الأمد.

ب- الضبط الإداري:

وثاني الفروق بين تجربتي أمريكة اللاتينية وشرق آسيا هو الضبط الإداري. وكما هو معروف تتميز مناطق الحزام الكنفوشي بالانضباط والالتزام بالجماعة، مما تترجم إلى رشد إداري رغم كل ما يمكن أن يقال عن سلبياته. ثم علينا أن لا ننسى أن تاريخ التعليم في الصين هو تاريخ تهيمى الإداريين للخدمة في السلك الإمبراطوري. وكذا الأمر في كورية واليابان حيث تمّ تدريب الطواقم أثناء الخدمة العسكرية. أي أنه أتقنت البيروقراطيات الآسيوية عملها في استيعاب متطلبات توطين

التنمية. وبالمقابل فإن بيروقراطيات أمريكا اللاتينية أشبهت القيود الشكلية التي تعسّر ولا تيسّر. وكمثال على ذلك أورد سياسات الأرجنتين، التي لم يكن عندها ضوابط تذكر حول التعامل مع المال والشركات الأجنبية، فأعطى ذلك إشارة إغراء للشركات الأجنبية للاستثمار في الأرجنتين. ولكن بعد أن بدأ الاستثمار الأجنبي وشعرت الأرجنتين بالغبن أقرت قوانين كثيرة غير عملية البتة فيها شروط تعجيزية.

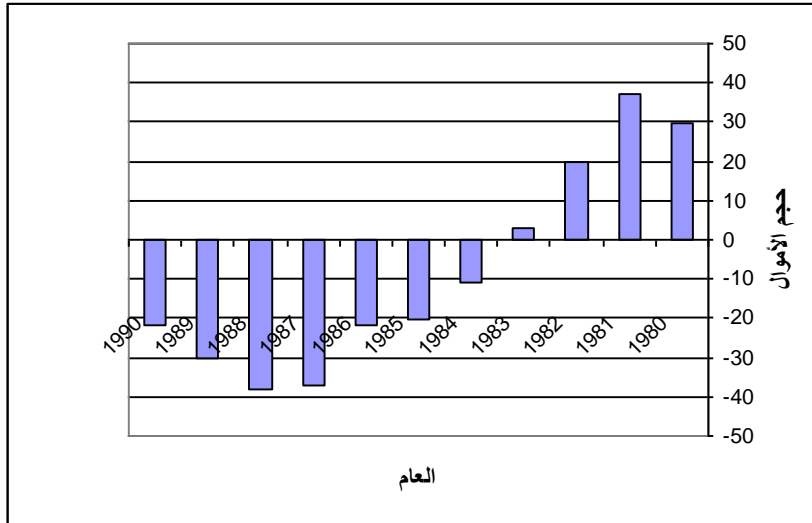
إن التضارب الداخلي وفقدان الانسجام ميّز قرارات كثير من بيروقراطيات العالم الثالث، في حين أن البيروقراطيات الآسيوية استطاعت أن تتجاوز هذا المعضلة.

وتتصل بالضبط الإداري مسألة الفساد والرشوة والمحسوبية، وفي حين تميزت دول جنوب شرق آسيا بانخفاض مستوى الفساد الإداري «سجّلت هذه الدول على مؤشر الشفافية لعام 2007م المستويات التالية: سنغافورة 9.3؛ هونج كونج 8.3؛ اليابان 7.5؛ كوريا الجنوبية وماليزيا 5.1»، فالمحير في الأمر أن التعاملات التجارية الصينية مشهورة بالمحسوبية. ويبدو أن هناك نمطين للمحسوبية: النمط الأول هو الاحتكاري، ومثاله الصارخ روسية، التي تحولت فيها نخبة التجارة المرتبطة بالدولة إلى أشبه بالمافية؛ أما المحسوبية الآسيوية فإنها مرتبطة بوحدات اجتماعية كبيرة «العشيرة مثلاً»، مما ينتج عنه في النهاية توزيع الميّزات المستلّة على عدد كبير من الناس. أي أن هناك نمط محسوبية فردية احتكاري مقابل نمط محسوبية جماعي توزيعي. وكذلك فإن اللامساواة المرسخة في البلد تشكّل مصدراً أساسياً لتوليد الفساد، حيث يفقد الناس ثقتهم بمنظومة المجتمع وبالحق العام.

ج- الديون والاستثمار الأجنبي:

لا يخفى أن هذه المسألة من أكثر الأمور حساسية، وي طرحها الإعلام على أنها بديهية البدهيات، إذ كيف يمكن الشك في ميزة قدوم غني إلى موطنك والاستثمار

فيه؟ ولكن الدراسات العلمية تشكك في هذا الأمر بحسب المدرسة التي تستفتيها. فهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تمجد الاستثمار الأجنبي، ولكن يتساءل النقياد فيما إذا كانت هذه الأبحاث الاقتصادية ليست أكثر من تبرير للنظام الاقتصادي المهيمن، ثم إنه إذا كان قصر النظر يميز الأبحاث العلمية الغربية بشكل عام، فإن الدراسات الاقتصادية المالية مُعنة في ذلك. ولقد انتهت التنمية المعتمدة على الديون الخارجية في بعض دول إفريقيا إلى مآلات لا يكاد يصدقها المرء، حيث إن المحصلة النهائية للديون العالمية لم تقتصر على أنه لم «تتقدم» هذه البلدان فحسب، بل أثقلت كاهل ميزانياتها بديون فوائدها المركبة أكبر من الدين الأصلي.



صافي التحويل من العالم الأول إلى الثالث، بمليارات الدولارات بين أعوام 1880-1990م

ويبين الجدول «المأخوذ من تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 1997م» صورة مذهلة عن قصة الاقتراض الأجنبي، حيث إنه انتهى الأمر منذ عام 1984م، إلى

أن المال يسري من دول العالم الثالث المدينة إلى العالم الأول الدائن عن طريق فوائد الديون.

وتبين الدراسات بشكل جليّ أن الاستثمار الأجنبي له منافع في بادئ الأمر ثم ينقلب إلى عامل سلبي على المدى الطويل. وبتحديد أكبر فإن المشكلة لا تكمن في الاستثمار نفسه وإنما في كثافته. وسبب ذلك أن تركّز الاستثمار الأجنبي يُعطي المستثمرين الأجانب اليد العليا في الاقتصاد تتجاوز قوة المؤسسات السياسية الوطنية. ولا يخفى أن الربح السريع هو أولوية الشركات الأجنبية، فلا تعباً بمستقبل البلد ولا بما أورثته من خلخلة للترتيبات الاجتماعية والدمار البيئي بعد قضاء وطرها.

والقصة المكسيكية شاهد واضح على ذلك، فلقد منعت القبول بمعاهدة التجارة الحرة في الشمال الأمريكي «NAFTA»، ولكنها فشلت في النهاية «ديمقراطياً» بعدما نجحت الولايات المتحدة في استقطاب الإعلام المكسيكي -عن طريق غرفة التجارة المكسيكية- لإقناع الشعب بالاصطفاف مع المعاهدة.

وهكذا دخلت شركات الولايات المتحدة الأمريكية الضخمة وفتحت لها فروعاً في «إقطاعات صناعية» في شمال المكسيك، متمتعة بالقليل من المراقبة القانونية وضوابط استغلال العمالة والتلوث البيئي... إلخ. ولقد فضّلت هذه الشركات توظيفَ العاملات الشابات لأنهن أطوع وأقل اعتراضاً ويقبلن بأجور أزهدي، في حين أن أقرانهم من الذكور والأزواج بقوا بلا عمل بعدما تدمّر الاقتصاد المحلي لهذا الشمال الريفي. ولم يكن أمام هؤلاء الشباب إلا استنقاذ كرامتهم ومحاولة الهجرة غير القانونية واختراق الحدود نحو الولايات المتحدة. وهكذا كانت النتيجة العملية لهذا الاستثمار الأجنبي هو دخول بعض المهارات والتقنية إلى المكسيك، وغنى حفنة صغيرة من الذكور المكسيكيين، الذين شغلوا مناصب إدارية متوسطة في هذه

الإقطاعات الصناعية؛ ولكن اشتملت النتيجة النهائية أيضاً فقراً عاماً وبطالة وتلوثاً بيئياً وتفككاً اجتماعياً وتناحراً بين غنى وفقير مفاجئ وخلخلة للأسرة بسبب الهجرة الكبيرة للشباب، بالإضافة إلى ما يجلبونه معهم من أمراض جنسية عند الزيارة بعد سنين من الغربية في الولايات المتحدة. وجاءت الضربة الأخيرة حين برزت الصين كسوق رخيص للعمالة، فغادرت 40% من هذه الشركات المكسيك لتحديث فراغاً اقتصادياً مفاجئاً.

4- التركيبة الاجتماعية السياسية:

يتراوح نواس الدراسات الاقتصادية السياسية بين حدّين: يؤكّد الأول أن الانفتاح الاقتصادي غير المشروط «المذهب الاقتصادي النيوليبرالي» هو الشرط اللازم لبزوغ الديمقراطية التي تتبعه لزوماً وبالتدريج وبعد فترة من العسر؛ أما الثاني فيؤكد أن الديمقراطية هي الشرط اللازم الذي يمكّن الاقتصاد الحرّ من الانتعاش وضرب الجذور في الأرض. وتستغرق كل من هذه الدراسات في التمحورات الأيديولوجية التي تحوّلها إلى «كلام صحافي بلغة معقّدة»، وحيث إنه لا يسع المقام هنا لتفكيك مصطلح الديمقراطية الذي أضحي مطاطياً، سأكتفي بسرد ملاحظات أساسية سريعة ثم التفصيل في لبّ المسألة:

- لا شك في أن هناك علاقة متبادلة بين المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- لا شك في أن هناك بالخصوص ارتباطاً بين نمط الرأسمالية الغربية والديمقراطية الليبرالية.
- لا شك في أنه إذا قصدنا بالديمقراطية وجهها الإجرائي التنظيمي لا الفلسفي، فإن فيها أبعاداً معقولة تتعلق بالضبط الإداري؛ ولكن لا يمكننا الجزم بأنها هي الوحيدة

الصالحة أو أنه ليس هناك بدائل أو نسخ متعددة ومتفاوتة لطرق الضبط والتنظيم.
- لا شك في أنه إذا قصدنا بغياب الديمقراطية القمع العام - وليس مجرد تتبع الخصم السياسي - فإنه يكبت الإبداع، ويخنق الدوافع، ويقلل من مستوى الفاعلية، ويتراق مع فساد إداري يتعد عن أدنى درجات المعقولة.

وباستحضار هذه الاحترازات يمكننا مناقشة العلاقات الجدلية بين الاقتصاد والسياسة، كما تجلت بالخصوص في تجارب البلدان التي تمت مناقشتها.

أ- طبيعة النمط السلطوي:

إن بنية النفوذ السياسي وتمفصله مع المجتمع أمر في غاية المحورية في العملية التنموية. ويمكننا ابتداءً ملاحظة أن تجارب التنمية الآسيوية حدثت تحت نظم غير ديمقراطية، بل نجحت بالخصوص - كما تؤكد الأبحاث - لأنها كانت نظماً فيها درجات عالية من السلطوية، كما هو الحال في اليابان والصين وكورية الجنوبية وتايوان وماليزية. ولكن لا تدعونا هذه الملاحظة إلى تبرير أو تمجيد القمع الاستبدادي ولكن إلى التفريق بين نوعين من الديمقراطية.

إن ما يميز التجارب الآسيوية هو رفض الديمقراطية الفردية التفتيتية، فالمصالح الفئوية الصغيرة هي بالعادة مرتبطة خارجياً - غالباً بشكل غير مباشر - من خلال مساندة خيارات ثقافية اقتصادية سياسية تُحيل البلد عملياً إلى هباء منعدم الوزن، محبوس في مدار المنظومة الدولية الاستغلالية، ومفرغ من قدرة المدافعة من أجل المصالح الوطنية. لقد استطاعت السلطوية الآسيوية أن تُبعد شبح الفئوية الضيقة، وأن تركز على مشروع وطني متكامل له أهداف بعيدة المدى.

ومرة ثانية فإن الخلط بين السلطوية والديكتاتورية القمعية يشوش الرؤية،

فلا شك في أن التنمية مع القمع التي شهدتها تجارب مثل شيلي وتونس يورث تنمية عرجاء منقطعة عن المجتمع وعن جمهور الناس، مما يدفع بالنخب السياسية والاقتصادية أن ترهن نفسها للإدارة الخارجية؛ وهذا الأمر بالتحديد هو الذي لم يحصل في التجارب الآسيوية. وتمدنا تجارب أمريكا اللاتينية بدلالات إضافية، حيث إن البيروقراطية المستوردة غير المنسجمة ثقافياً ولدت سلطوية اعتبارية عجزت عن حجز الفساد أن يستشري، وعجزت عن ترسيخ رؤية بعيدة غير متقلبة.

ب- الجغرافية السياسية:

لا يمكن مناقشة الحالة الآسيوية بجدية بدون اعتبار امتيازها الجغرافي السياسي، الذي تمتعت به دول جنوب شرق آسيا في سياق التنافس الأمريكي السوفيتي. فإلى جانب أن المساعدات المالية الكبيرة التي تلقتها هذه البلدان من الولايات المتحدة، فإن اعتبارها دولاً صديقة أمّن لها مساحة تنفس. ولا عجب فإن نهضة التنمية حدثت بعد هزيمة فيتنام، التي ازدادت بعدها حاجة الولايات الأمريكية المتحدة إلى حلفاء ناجحين يحاصرون الاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر وغير عسكري.

ومما يزيد في خصوصية هذا الوضع الجغرافي السياسي وجود اليابان اللاعب الكبير. أي أن مساحة التنفس هذه لم تكن مساحة ضعيفة أو عشوائية، بل فيها مرساة يابانية تحول دون عدم الاستقرار في المنطقة. ولقد سبقت الإشارة إلى أن فترة الاستعمار الياباني تركت بنية تحتية جاهزة للاستغلال، ثم أمدّت الحوار فيما بعد بمعونات سخية تميزت بأنها لم تشفع بشروط كثيرة.

ولا يخفى أن هذا الوضع الجيوسياسي مختلف جداً عن أمريكا اللاتينية، التي شكلت جارات قريبة جداً من الولايات المتحدة، مما جعلها تخاف من إعطائها فسحة

واسعة للتنفس، وحرصت على إبقاء ظل خانق وهيمنة طاغية، وإن لم تكن مباشرة. وضمن هذا لا يستغرب أن عدد التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية كان كبيراً جداً.

ج- بنية النفوذ:

ليس هناك من مجتمع أو دولة إلا وفيها معازل نفوذ متعددة، تتراوح بين توازن معقول يسمح لمسيرة الدولة بالاستمرار وتجاوز المطبات إلى تركّز حادّ في فئة أو قطاع مما يجعل المسيرة عرجاء تضطر إلى التوقف عند كل مطب.

وكما تبين الأبحاث فإن هناك ثلاثة أبعاد -ثقافية بنيوية- في طبيعة النفوذ في المجتمع تؤثر في مسيرة التنمية. وأول هذه الأبعاد هو الفصل بين المصالح العامة والخاصة، والثاني هو موقف النخبة السياسية تجاه موارد ومقدرات البلد واعتبارها ملكاً عمومياً، والثالث هو موقف النخبة المالية التجارية من ثروات البلد والنظر إليها أنها ملك للجميع. فإذا تخلفت هذه الشروط فسوف نحصل على نموذج الدولة الوراثية غير قادرة على التنمية ولو كانت ذات ثروات، حيث تغور هذه الثروات وتتبدد في الرمال المتحركة للفوضى، والمثال النموذجي على هذه الحالة هو نيجيريا. أما إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة على المستوى الثقافي في نظر النخب والجمهور، وعلى المستوى البنيوي في وجود مؤسسات وقوانين تحرس الفضاء والملكية العمومية؛ تهيأ عندنا دولة عندها كمون المسيرة في خط تنموي جادّ ومستقر، ولكن على وجهين وفق التفصيل الآتي:

فرغم توفّر الشروط الثلاثة علينا أن نتفحص فيما إذا كانت العصبية الممسكة بالسياسة ضيقة متماسكة أم متفرقة بين أطراف متعددة كل ينادي بحقوقه. وتسمح الحالة الأولى بمسيرة واثقة وتكامل في أوجه التنمية، والمثال النموذجي لذلك هو

كورية الجنوبية؛ وتدفع الحالة الثانية باتجاه تنمية متعددة المسارات أبطأ ومتفاوتة النوعية في أوجهها المختلفة، ومثالها النموذجي الهند. وتقرب الصين إلى النموذج الأول بشكل واضح رغم أن الترتيب الصينية فيها قدر كبير من اللامركزية، فكل مقاطعة لها نفوذها ومصالحها؛ ولكن رغم ذلك استطاعت الترتيب الصينية توليد صياغة رؤية موحدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح المقاطعات المختلفة مع المحافظة على خط عام متكامل يتمتع بدعم شعبي واسع.

إن أهمية ملاحظة بنية النفوذ تكمن في أن أنماط التنمية الحديثة المتأثرة بالسياق الاقتصادي العالمي الرأسمالي قد تترافق مع تعميق اللامساواة، ولكن إذا تأزمت مشاكل اللامساواة ولم تتعهد الدولة بتعديل خطط التنمية فإن الفوارق الحادة بين شرائح المجتمع تحيل فعاليات التنمية إلى قوى متضاربة متعارضة، إذا لم تهدد كيان الدولة فإنها بالتأكيد تهدد المسيرة البناءة للتنمية. ورغم كل الاستغلال الذي تقوم به الصين لعمالها الريفية، التي استجلبت منها مائتي مليون فرد نحو المدن، فإنها استطاعت إلى الآن أن لا توصل اللامساواة قريباً من خطوط حد الانفجار، كما أنها لم تقطع المعونات الحكومية بشكل جذري، كما فعلت روسية مثلاً. ويمكن أن يقال: إن مشكلة الشروخ الاجتماعية والتفاوت الشاسع أعسر عقد التنمية.

الخلاصة، أنه لما كانت مسيرة التنمية تعتمد أصلاً على بنية النفوذ السياسي الاجتماعي، فالمعضلة هي تعديل هذه البنية للصالح العام للتنمية رغم أن النخبة القادرة على احتكار الميزات هي التي تقود التنمية. هذا هو الخيار المر الذي لا بد من مواجهته، فلا مفر من تعديل البنية من أجل تنمية تتوزع ثمارها على أطياف واسعة من المجتمع، وإلا عمقت التنمية شروخ المجتمع ولولدت ما ينخر في الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

خامساً: صياغة الأولويات:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أنه إذا كانت عملية التنمية بهذه التراكيب المعقدة، وبذاك القدر الكبير من التعلق بالسياق الزمني والعالمي والثقافي، فهل هناك مجال لاقتراح أي أولوية؟ إن تنوع تجارب التنمية، التي غطاها هذا الفصل، يشير إلى أنه يمكن الحديث عن أولويات عامة تحتاجها أي تجربة، وإن كان يلزمها تحديد أكبر حسب الظروف الوطنية الخاصة. وسوف أقترح أولويات خمس تمثل المقاصد العامة لعملية التنمية، في كل منها درجات تتراوح من الضروري إلى الحاجي إلى التحسيني.

1- تحديد رؤية التنمية:

فالتنمية ليست أمراً محايداً، وإنما من جملة نظرة معينة نحو الكون وثوراته ونحو دور الإنسان فيه. إن الكلام في هذا البعد لا يمثل سفسطة نظرية لا علاقة لها بعالم الواقع، إذ تتمثل الأبعاد النظرية بتصورات مستبطنة تنعكس خصائصها في واقع التنمية العملي سواء شعر به الناس أو لم يشعروا. وإنه ليس من المبالغة القول: إنه إذا لم تتطابق الرؤية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبة منقطعة عن الأمة - كما حدث في بلدان إفريقية والبلدان العربية وإلى حدٍ ما بلدان أمريكا اللاتينية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية- فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

2- رعاية العقل والمعرفة:

تدلنا تجارب التنمية كلها، أن تعهد العقل، بتعزيز طرق تفكيره وتعميق قوته التحليلية، يشكل مقصداً تنموياً أساساً. وكثيراً ما يُفترض أن تحصيل أعلى درجات العلم هو المطلب الأولى. ولكن تشير تجارب الأمم إلى أن تحقيق عمومية حدّ أدنى من العلم والمعرفة أمر في أقصى درجات الأهمية، ولا يخفى أنه مطلوب أن يشمل الذكور والإناث. وبدون محو الأمية لا يمكن أن يتصور لتنمية أن تستقيم، ووجود تنمية إلى جانب انتشار الأمية أو شبه الأمية يجعل التنمية عرجاء بالضرورة، بالإضافة إلى كل المصائب المجتمعية التي تلازمها، من الديكتاتوريات السياسية إلى التدين الخرافي إلى التفاوت الاجتماعي الاستغاري.

ويلي ذلك في الأهمية انتشار المهارات المتنوعة بين مختلف فئات الشعب، ثم تأتي الاختصاصات العليا في آخر المطاف. وقد يُستغرب هذا الترتيب، ولكن يجب أن يكون بدهياً أن ثلة قليلة من المتخصصين اختصاصات عليا - مهما كانت درجة ذكائهم - لن يكفوا الأمة بمجموعها. وكمثال على ذلك نذكر بأوجه الحياة الكثيرة في البلاد العربية والمسلمة، التي لا تفتقر لذوي الاختصاص العالي بقدر ما تفتقر إلى الطاقم الوسيط الذي يعيد عاملاً حاسماً في النجاح العملي لأي مشروع صغير أو كبير. وأذكر هنا أن دولاً كبرى قد راعت هذا المبدأ، بما فيها اليابان وألمانيا. ولا يخفى أنه يرتبط بهذا توجيه التمويل وبناء المناهج المناسبة... إلخ. وتذهب أدبيات التنمية إلى التنبيه إلى أن تضخم نسب الحاملين لشهادات عليا من غير فرص عمل هو من أكبر تحديات الدول الحديثة، وعلى هذا فإن اكتشاف المؤهلين للتعليم العالي يجب أن يسبق توسيع قاعدة هذا المستوى من التعليم.

وأخيراً، يُطلب أن يكون هناك تواصل بين حقول التعليم وبين خطط التنمية،

بحيث يحدث تطابق بين المؤهلات التي تُبنى ويُنفق عليها وبين فرص العمل التي تنشأ في الواقع. ولا يفوتنا التذكير بأن تقليعات التعليم أثبتت بأنها لا تعدو أن تكون زبداً طافياً، وأنه لا غنى عن تقوية أساسات التعليم الثلاثة: القراءة والكتابة والحساب، فلا ينفع تخصص ضيق من غير إتقان هذه الأساسات المؤهلة للتوليد الذاتي عندما تختلف الحاجات وتطراً ظروف جديدة.

3- رعاية النفس:

وكما تعهدنا العقل بالصيانة المبكرة، فكذا يلزم تجاه الصحة الجسدية والنفسية، ومثلما ذكرنا في تقديم أساسات العلم على تخصصاته الضيقة، فكذا الأمر في الصحة. فتأمين الوقاية من الأمراض الشائعة أهم بكثير من توفير خدمات النادر من الحالات أو تنمية المقدرة على إجراء العمليات بالغة التعقيد، أو العمليات الاختيارية مثل عمليات التجميل. وإنَّ تعلق الجمهور بالنادر باهظ التكلفة من الخدمات الطبيّة كفيل في تحقيق العجز المالي في ميزانية الصحة لمعظم دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعلق بهذا وجوب التدبير الحكيم لمصروفات الخدمة الطبية للسّنّ الطاعن الميئوس منه، إذ أن الإسراف في هذا يأخذ حكماً من الموارد المتوفرة للأولاد والأطفال.

أما الصحة النفسية فتشمل طيفاً واسعاً أذكر منها الثقة والصبر، فهذين عنصرين محوريين في عملية التنمية، يدعم الأول دافعية التنمية ويدعم الثاني ضرورة انتظار ثمراتها، التي تأتي متأخرة. وينفع التذكير هنا بأن الصين، التي يكثر الكلام عنها اليوم، كانت قد بدأت خططها التنموية الممتدة منذ ثلاثين سنة، ولما تعمّ بركاتها قطاعات واسعة من المجتمع بعد.

ومن الخصال النفسية الضرورية غياب شعور الاستعجال وعدم الانبهار، الذي هو بالتعريف جهل منهزم نفسياً، اللذين يقودان إلى إنشاء ترتيبات تنموية جوفاء متطوالة العمران غير إنتاجية ولا تُثبت ما يحتاجه الناس.

ويتعلق بالصحة النفسية والجهد التنموي عمالة الأولاد صغيري السن. وفي حين أنه من السهل التعاطف مع هذا الشعور الإنساني النبيل إلا أن حكمة التطبيق واجبة. والوجه الأول للمسألة أن الأسر الفقيرة في العالم الثالث تعتمد على دخل هؤلاء اليافعين، ولكن من وجه آخر فإن عملهم يجرمهم من تطوير إمكاناتهم. ويزداد الأمر تراكيبية في أن بعض دول العالم الثالث ليس عندها المؤسسات المدرسية الكافية لاستيعاب هؤلاء الأولاد، فإذا تركوا بدون عمل اقتنصتهم الرذيلة والعنف.

ويتأزم وضع عمالة الأولاد في أنه يُستغل لتحقيق الأرباح والبيع بالسعر الزهيد لشرائح الميسورين في كل العالم، في حين لا تُغني عوائد عمل هؤلاء الأولاد أسرهم ولا تُخرجها من دوامة فقرها. والمشكلة أيضاً أن المجتمعات الحديثة مدّدت في عمر الطفولة والمسؤولية المخففة دون مسؤولية البالغين إلى عمر الثمانية عشر سنة؛ وهذا أمر مكلف جداً ولا سيما أنه شُفِع مع سلوكيات استهلاكية تأقلمت معها التوقعات الاجتماعية بحيث لو حاول الأهلون تجاوزها لاعتبر أن ذلك قريب من حرمان الطفل والولد لحقوقه الطبيعية.

4- رعاية النسل:

تعد مسألة النسل من أكبر معضلات التنمية، إذ تتعارض فيها الأولويات بعيدة الأمد مع قريبة الأمد. ويُذكر أن المستوى المعيشي المميّز لكثير من دول الشمال له

بعض الارتباط بنسبة الولادات غير العالي. وكذلك فإن الدول النامية ذات النسب المرتفعة جداً من الولادات يعترها استنزاف لإمكانات الدولة، وتعجز عن التقاط أنفاسها وتغطية حتى الاحتياجات الرئيسة من التعليم والخدمات الصحية. ولكن تضخم الشريحة العمرية العليا المترافق مع انخفاض نسبة الولادة يضع أيضاً ضغوطاً على الميزانيات، سواء في تأمين دخل المعاش بعد التوقف عن العمل أو تأمين الخدمات الصحية لمن هم في سنّ الشيخوخة.

وكما هو معروف فإن كثيراً من دول الشمال تواجه تناقصاً سكانياً يهدد صحتها الاقتصادية، كما يهدد أمنها، ومن هذه الدول اليابان وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والعديد من دول أوروبا الشرقية، التي فيها معدّل ولادات أقل من 2.1، وهو المعدّل الضروري للبقاء على مستوى (الاستبدال السكاني population replacement) والمحافظة على عدد إجمالي ثابت للسكان. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية استثناءً من دول الشمال، ولكن معظم التكاثر السكاني يأتي من الإثنيات غير البيضاء وهجرتهم، أما مجموعة البيض فإن نسبة توالدها تساوي النسب الأوروبية المنخفضة. أما الصين، فرغم أنها تستغل انخفاض مستوى الولادات فيها فإن مسألة التوازن السكاني لم تتأزم فيها بعد.

5- رعاية الثروات:

تزخر الأرض بالثروات، التي تعمر الحياة بها وتسعد، ولقد وُضعت في هذا الكون سنن تحفظ توازنه في دورة حياة عضوية بيولوجية ومناخية ومائية... إلخ. هكذا عاشت البشرية آلاف سنينها المؤلفة، ولكن الوضع الذي آل إليه استخدام التقنية الجديدة أخلّ في هذا التوازن الطبيعي، حيث تُستخدم الطاقة الشمسية التي حُزّنت في جوف الأرض

لملايين السنين «النفط» لاستنزافٍ كبير للثروات الطبيعية واستهلاكٍ يتجاوز ما تتحمله البيئة. وكما هو معروف فإن آثار فقدان التوازن البيئي بعيدة الأمد. ولكن الذي يفاجئ الباحثين اليوم هو أن بعض آثار الإفساد البيئي - سواء بالتلوث أو بالاستخراج فوق حدّ الاستبدال- ترّبت عليه آثار تظهر في الجيل الواحد.

وذلك يعني أن الدول النامية تواجه تحديين، من جهة الاستهلاك ومن جهة الموارد الطبيعية. ووجوب تخفيف الاستهلاك وعلاقته بالتنمية مسألة واضحة، حيث ليس هناك شك في وجوب صرف القطع النادر أولاً على الأساسات وعلى المشاريع الإنتاجية وعلى تطوير المهارات وزيادة المعرفة، لا على الكماليات، إلا أن المعضلة تأتي من جهة التعامل مع الموارد الطبيعية؛ وذلك لأن دول العام الثالث الفقيرة نسبياً يصعب عليها مقاومة إغراء استنزاف البيئة الطبيعية من أجل تحقيق الـ «قفزة» التنموية. ولكن يغلب أن تتأخر هذه القفزة ولا تحدث، ليرث الجيل الثاني بلداً أفقر وذا كمون أدنى للنمو. أما التلوث فهو أيضاً معضلة، إذ أنه يعتمد على التعاون الإقليمي ولا يكفي فيه الضبط في المكان الصغير المحدود.

خاتمة

بدأ هذا الفصل بإبراز الإشكالية المعاصرة لمسألة التنمية، فمن وجه هي رديف الاستعمار الاستخراي وشريكة له في منطلقاتها النظرية وموقفها من الكون والمجتمع (والآخر)، أرادت لدول العالم الثالث نمطاً معيناً من التنمية يتلخص في: «أريدك أن تنمو لكي أزداد غنى وقوة».. وهو توجه ليس فيه نية الإصلاح وعموم البركة. بل إن الدول التي تتردد في أن تتجند في سلك المنظومة العالمية لرأس المال تُعتبر دولاً مارقة. ولكن من وجه آخر، وباعتبار الاستحكام النسبي للمنظومة العالمية الاقتصادية، وباعتبار تسارع فعاليات العولمة والتأثير المتبادل، فإن الإعراض الكلي عن أي تنمية لم يعد خياراً عملياً؛ فحتى إذا أراد قوم الانعزال بأنفسهم والعيش عيشة القناعة السعيدة لم يمكنهم فعل هذا اليوم ولعجزوا عن حماية حيزهم الصغير من التأثيرات الخارجية، سواء كانت هواء ملوثاً أو موجات كهرومغناطيسية ملوثة.

فإذا كان الأمر كذلك فالعقدة الكأداء لدول الجنوب هي تحقيق تنمية راشدة، لا تعمق تبعيتها، ويتحقق من خلالها حراك حضاري وليس مجرد تنمية⁽¹⁾. ولقد أصبح من المعروف المشهور أن سياسات التنمية التي تقترحها أو تفرضها بعض المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي، سياسات

(1) للتفريق بين مفهومي التنمية والنهضة الحضارية، انظر الدراسة الموسومة: الموصلي، حامد إبراهيم، تأملات عن "التكنولوجيا والتنمية" من منظور حضاري، ص 731-798، في: إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، تحرير عبد الوهاب المسيري (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م).

ترهّن مستقبل الدولة إن لم تحرّب الاقتصاد بالكلية، كما حدث مع الأرجنتين، تلك الدولة وافرة الموارد الطبيعية. أي أن الدول الغنية بالمواد الطبيعية ليست بمنأى عن التقهقر إذا اتبعت سياسات تنمية استعراضية، إذ أن اقتصاد الدولة لا يلبث أن يعجز عن نفقات التوسع الإسرافي. وبالخصوص فإن الاقتصاد الريعي المستند إلى مادة أولية واحدة يغلب أن يلفّ المسيرة بالعجب والغفلة وأن لا يقدر في البلد الفعاليات الضرورية للتنمية، التي جرت الإشارة إليها. ولا عجب إذاً أن نجد بلاداً نفطية مثل نيجيرية أو المكسيك، التي حسبت يوماً أنها على طريق رغد خالد، سرعان ما تأكلت بنيتها الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق عالج هذا الفصل إشكالية التنمية وحاول أن يحدّد بعض شروط رشدّها، ولقد ركّز بالخصوص على محورية الملاءمة الثقافية في نجاح عملية التنمية. وكما هو معروف كانت الدراسات الغربية تتخوّل العالم بالموعظة بأن نموذجها الثقافي الاجتماعي هو النموذج الوحيد الذي يُمكن من التنمية، وتشتهر مقولة «فير» بأن النزعة البروتستانتية في التمحوّر الفردي، والاعتقاد بالاصطفاء، والأخلاقيات الصارمة، والنفسية ذات اليد المغلولة هي الشروط الأولية لإطلاق عملية التنمية. ولكن إذا بالعالم يفاجأ أن اليابان نهضت على أسس ثقافية تكاد تكون مخالفة بالتمام للمسلمات الثقافية الغربية، من التأكيد على شعور المسؤولية والروح الجماعية والولاء للشركة وأخلاق شهامة الساموراي التعففية والترتيبات غير التنافسية بما فيها نظم التعليم. واعتبرت اليابان حينذاك استثناءً على أنها دولة استعمارية شريكة للغرب. ولكن تلتها تجارب جنوب شرق آسية ثم الصين والهند، تلك البلدان التي تعمّ فيها الرؤية الحضارية الشرقية وإن كانت

تتفارق في تفاصيل خصالها الثقافية وارتباطاتها بالكنفوشية أو البوذية أو الهندوسية⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق، وإذا خصصنا الحديث عن البلدان العربية فإن لها طابعاً ثقافياً مميزاً تناسبه خطط تنمية معينة. وإن الذين يبخسون قدرة ثقافة البلدان العربية على التنمية ربما يفوتهم أن الأرحية التجارية لسكان هذه البلدان -والتي دفعت بمجموعات منهم للهجرة من أجل الكسب- شكّلت عنصراً رئيساً في التنمية لدول مختلفة في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية والخليج العربي. بل وأذهب إلى القول: إنه ربما تكون آثار مبادراتهم الصغيرة نسبياً، وإن كانت مجموعها ليست صغيرة، أرسخ وأدوم وأنفع مما أنشأته الدول الكبرى من مشاريع فارهة في هذه البلدان.

وإني إذ أخط هذا لست بذاهل عن أن ما أكتبه يبدو للبعض شديد الغرابة إذ يشكّ بمسلمات التبشير الاقتصادي المعاصر. ولكن ما شرحتة في هذا الفصل ليس رأياً شخصياً شاذاً، بل هو الذي تفيض به المراجع الجامعية في الموضوع. وهناك أدبيات محكمة تبحث في مسألة التنمية المستدامة «sustainable development»، وهو الموقف الذي لا يرفض التقنية الحديثة وإنما يستعملها بحكمة. وهناك من لا يعترض على الرؤية التنموية التي جرى عرضها، وإنما يشك في عملية الاقتراحات وإمكان تطبيقها.

(1) إني إذ أنه إلى ضرورة استصحاب البعد الثقافي في التفسير، فإني على إدراك كامل بأنه مسلك قد يعتريه الضبابية والعمومية فيفرغانه من قدرته التفسيرية ويحوّلانه إلى شعاراته تفاخرية. ولذلك فالأولى استصحاب البعد الثقافي ضمن المعنيين التاليين تحديداً: الأول أن هناك أنماطاً سلوكية عامة تؤثر في طبيعة التنمية وطبيعة أهدافها النهائية، ولكن قد يكون لهذه الخصال أو السنن السلوكية استنادات ثقافية متباينة؛ والثاني هو أن المطلوب انسجام خطط التنمية مع المناخ الثقافي، فهذه الملائمة هي التي تضمن النجاح على المدى البعيد.

وتجاه هذا، أذكر بأن أبحاث التنمية المستدامة قد تجاوزت مرحلتها النظرية، وراكت من التجارب العملية، التي أثبتت جدواها إلى درجة اضطرت مؤسسة «المصرف العالمي» إلى الاعتراف بها بعد أن تجاهلتها لبضعة عقود.

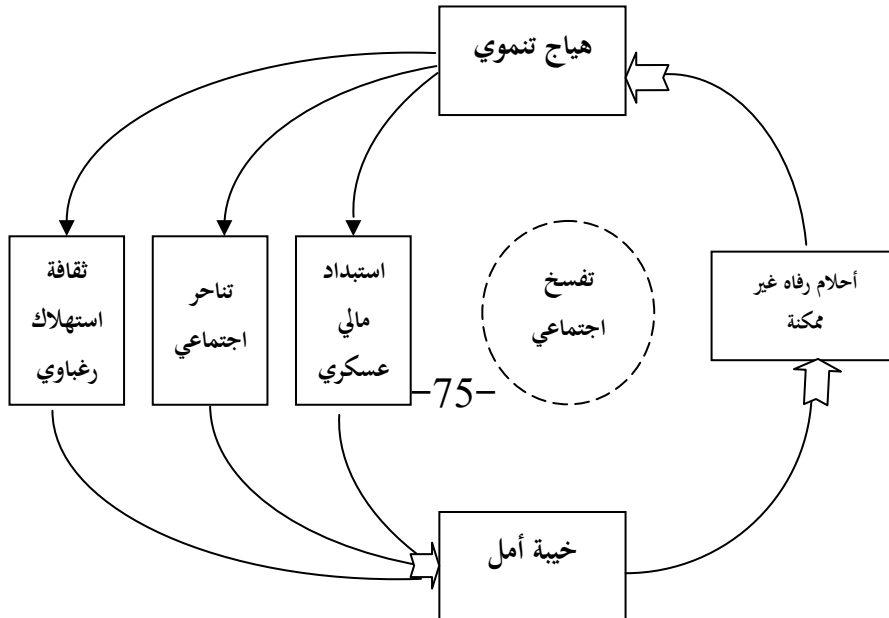
كما أُذكر بأن أحد تطبيقات التنمية البديلة على مستوى التمويل، التي اتبعت ما يُعرف بـ «التسهيلات المصرفية الصغرى micro credit» -والذي يناقض كثيراً من أسس الاقتصاد الكلاسيكي- قد فاز صاحب فكرته «د. محمد يونس البانغلادشي» بجائزة نوبل اعترافاً بفضل نموذج «مصرف جرامين»؛ ولقد طلبت منه هيلاري كلنتون -في عهد رئاسة زوجها- أن يفتح فرعاً للمصرف في مدينة شيكاغو لمعالجة أزمة أحيائها الفقيرة. أما على مستوى العمارة فكان أن فاز المهندس المصري «د. فتحي حسن» بجائزة نوبل -عقوداً مضت- لتصميماته المستندة إلى فكرة «التقنية الملائمة»، التي تستعمل مادة الأرض المتوفرة، باعتبار أن هذه التصاميم قادرة على إسكان محدودي الدخل بكلفة محتملة. كما أن هناك العديد من المؤسسات في العالم الغربي نفسه تطبق هذه النماذج، مثل مؤسسة «مأوى للبشر Habitat for Humanity»، التي يشارك فيها الرئيس الأمريكي كارتر. وعند منظمة اليونسكو مئات الدراسات العملية على هذا النهج والمجربة والجاهزة للتطبيق.

والسؤال هنا: ما الذي يمنع دخول هذه التجارب في ضمائرنا ومناهجنا التعليمية؟ لقد كان يشار في السابق إلى أن النخبة السياسية المالية هي المسؤولة عن استيراد نماذج التنمية الاستخراجية، إلى جانب النخبة الفكرية التي تبشر بالثقافة الغربية. ولكن يبدو أنه يوجد اليوم كتلة شعبية حرجة انتقلت من موضع «القابلية للاستعمار» الذي

تحدث عنه مالك بن نبي، رحمه الله، إلى موقع «الغرام بالاستعمار». ويبدو أنه تشكلت اليوم حلقة عيب مفرغة تزيد في تأزيم الأمور، فلقد عُرست في مخيلة الشعوب أحلام رفاهٍ غير ممكن، والتي بدورها تدعو إلى المطالبة بهياج تنموي قصير المدى.

ويستدعي الهياج التنموي ثلاثة أوضاع: مطلب استهلاك رغباتي غير محدود على المستوى الاقتصادي؛ وفردية أنانية وتناحر على المستوى الاجتماعي، واستبداد مالي عسكري على المستوى السياسي. ويترتب على كل من هذه الفاعليات الثلاثة خيبة أمل عميقة بسبب عدم الوصول إلى الموعد من الرفاه وبسبب ازدياد حجم الفجوة بين غنى محصور وفقير شائع.

وإذا ترافق الاستبداد المالي العسكري مع القمع فإنه يُعزز خيبة الأمل بين سكان القطاعات البعيدة عن المدن، التي تهملها خطط التنمية الحديثة، مما يدعوها إلى التفكير بالانفصال لتحقيق وهم الرفاه، الذي حُرِّموا حتى من أدنى حدوده.



مخطط يظهر سيرورة التنمية الاعتباطية

ومرة ثانية، فإنه يبدو أن تشكلت اليوم كتلة شعبية حرجة تعشق التنمية الاستخراجية ولا تعباً بالنتائج بعيدة الأمد، وأولاً وأخراً فإن القناعات الشعبية العامة هي شرط أساس لإمكان التغيير، ولو بدا مستحيلاً للبعض. وهنا يلزم التذكير بأنه لما خاف أهل كورية الجنوبية من اللحوم البقرية الأمريكية وضغطوا على الحكومة لمقاطعتها، ضغطت الحكومة الأمريكية بالمقابل؛ وكانت النتيجة النهائية أن سقطت الحكومة الكورية.

إن التطورات العالمية، على شتى المستويات، لتظهر بوضوح أن الرؤية الحضارية الإسلامية -والرؤية الحضارية الشرقية بشكل عام- هي أسلم وأنفع وأسعد للبشر. وإن المطلوب من الطروحات الإسلامية اليوم أن تتجاوز عمومياتها وتتجاوز مرحلة تقويم التصور وبناء الدافعية، وأن تباشر في تبني سياسات إدارة عامة وسياسات تنمية راشدة فيها العدل والرفق بالعباد.

إنه من المطلوب أن تصبح أدبيات الإدارة العامة «public policy» وتخطيط المدن «urban planning» والتنمية المستدامة «sustainable development» وما شابهها من

علوم الآلة أن تصبح جزءاً من المناهج الإسلامية، تُدرّس إلى جنب مقاصد الشريعة كتطبيق عملي لها، وأن تصبح جزءاً من المادة التي يُرَبَّى عليها اليافعون في الحلق والمساجد والمدارس.

وكذلك فإنه مطلوب من الضمير المسلم العام رفض الوعظ الذي يمجّد الفقر ويدعو إلى زهد زائف، ورفض تمويه ممارسات السرف الاستهلاكي بأغلفة إسلامية، ورفض مقولات الحقوق الفردية المنقطعة عن الجمهور؛ ليكون في مقدمة القوى الاجتماعية، التي تُعيد الرشد والتوازن والجماعية إلى أحلام وأفكار وتطبيقات التنمية.

فقرات مازن

إنه إذا لم تتطابق الرؤية الثقافية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نجبة منقطعة عن الأمة، كما حدث في بلدان إفريقية وعربية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية، فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

(1)  »«



... (1)

إن المنهج الرشيد في الإصلاح يتطلب الحكمة والتبصر والروية، بحيث يتم القضاء على جميع مظاهر الفساد بأشكاله وصنوفه، خاصة الفساد المالي والاقتصادي بصورة عامة، والفساد الإداري، والفساد في إدارة الشؤون العامة. وبذلك تستقيم الأمور، وتنتفي الأسباب التي تخلق حوافز للمتطرفين والغلاة والمتزمتين والساخطين.